النظام الصرفي وتقسيم الكلمة عند تمام حسان

دراسة نقدية

إعداد الدكتور

محمد فيصل محمد عبد الفتاح

مدرس اللغويات بقسم اللغة العربية وآدابها

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بالقاهرة جامعة الأزهر

النظام الصرفي وتقسيم الكلمة عند تمام حسان دراسة نقدية

الاسم: محمد فيصل محمد عبد الفتاح.

قسم اللغة العربية وآدابها ــ تخصص اللغويات، **كلية** الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة، جامعة الأزهر الشريف، **القاهرة، مصر.**

الإيميل الجامعي: mohamedabdelfattah.4@azhar.edu.eg

الملخص

لقد بُنيَ النظامُ الصرفيُّ للغةِ العربيَّةِ على أساسٍ ثابتٍ بعد نظر مجتهدي اللغة في كلام العرب، وأدى هذا النظر في البنية إلى استقرار مؤلفات العربية على ما افتتح به سيبويه كتابه من قوله: " **الكَلِم: اسمٌ، وفِعْلٌ، وحَرْفٌ جاء لمعنًى ليس باسم ولا فعل".** وقع الإجماع على هذا التقسيم الذي راعى بنية الألفاظ العربية ودلالاتها، ولم تقع مخالفة لهذا التقسيم إلا ما نسب إلى أبي جعفر بن صابر الذي ذكر قسما رابعا سماه **الخالفة،** وذلك خلاف لا يعتد به. وفي النصف الثاني من القرن العشرين قام الدكتور تمام حسان بإجالة نظره في النظام الصرفي للغة العربية، ثم أعلن أن الصرفيين أهملوا المبنى أو المعنى في نظامهم الذي بنوا عليه علم الصرف مما أثمر تقسيما خاطئا للكلمة، وأنه ينبغي أن ننظر إلى الأنظمة اللغوية للغات الأجنبية لنعيد بناء نظامنا اللغوي من جديد، ثم اقترح بناء جديدا للنظام الصرفي قسّم فيه الكلمة إلى سبعة أقسام هي: **: الأسماء والصفات والأفعال والضمائر والخوالف والظروف والأدوات.** سجل الدكتور تمام نظريته تلك في جزء من كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها"، فكان هذا البحث لأقوم بدراسة نظريته تلك دراسة نقدية، وبعد عرض النظام الصرفي الذي اقترحه والنظام الصرفي عند علمائنا القدامى، وعرض تقسيمه السباعي للكلمة ودراسة ذلك كله دراسة نقدية تبين عدم صحة تقسيمه السباعي وفق ما قرره هو من قواعد المبنى والمعنى التي أجرى عليها نظريته، وفي البحث أثبتُ اسمية كل من (الصفة

والضمائر والظروف) التي عدها أقساما ثلاثة مع الاسم والفعل والخوالف والأداة. ثم ذكرت قسم (الخوالف) الذي اقترحه والفرق بينه وبين خالفة أبي جعفر بن صابر، ودللت على دخول الخوالف الأربع في قسمين من الأقسام الثلاثة للكلمة، فاسم الفعل والصوت من الأسماء، وفعل التعجب والمدح أو الذم ـــ بعد ذكر اختلاف الصرفيين فيها ـــ من الأفعال ، أما الأداة فجزء منها هو قسم الحروف عند الصرفيين، وقسم منها ما نقله الدكتور تمام حسان من الأسماء والأفعال إلى ما أطلق عليه اسم (الأداة) بلا ضابط صحيح صريح. وتممت البناء بذكر دلائل صحة تقسيم علمائنا القدامى للكلمة وفق قواعدهم، وكذلك انضباط تقسيمهم الكلمة إلى ثلاثة أقسام وفق قواعد المبنى والمعنى التي يعول عليها الدكتور تمام حسان.

الكلمات المفتاحية: المعنى، المبنى، النظام الصرفي، الخوالف، الإفصاح.

The Morphological System and Word Division for Tammam Hassan, A critical Study

Mohammed Faissal Mohammed Abd - Elfattah
Majored in Linguistics Department of Arabic Language and its Literature Faculty of Islamic and Arabic Studies for Men in Cairo Azhar University
Email: mohamedabdelfattah.4@azhar.edu.eg

Abstract

The morphological system of Arabic language has been established upon a constant basis after the diligent linguists had studied the speech of the Arabs. Consequently, this study of the basis led to stability of the writings of the Arabs according to what Sibawayh has included in the commencement of his book, as he said "Speech is a noun, verb and a letter which denotes a meaning that does not signify a noun or a verb". This division has received general consensus as it considered the structure of Arabic words and their significance. In addition, there had never been any violation of this division rather than the one attributed to Abi Jafar Bin Saber who stated a fourth division which he called the exceptions as it constitutes an insignificant opposition. In the second half of the twentieth century, Doctor Tammam Hassan has reconsidered the morphological system of Arabic then he declared that the morphologists have neglected the structure or the meaning in their system upon which morphology relied and that resulted in a faulty word division. Therefore, we should have a look over the linguistic systems of foreign languages in order to rebuild our morphological system anew. Next, Doctor Hassan proposed establishing a new morphological system where the word can be divided into seven sections namely; nouns, adjectives, verbs, pronouns, exceptions, adverbs and articles. Doctor Tammam has registered his theory in a part of his book entitled "Arabic Language, its Meaning and Structure". Accordingly, this research is a critical study of Doctor Tammam's

theory. The research displays the morphological system proposed by Doctor Tammam and that of the ancient scholars. It also demonstrates the heptagonal division of the word critically to prove the faulty heptagonal division in accordance with what has been agreed regarding the structure and meaning on which the theory relied. The research proves the nominality of the (adjectives, pronouns and adverbs) as they constitute three divisions that come together with nouns, verbs, exceptions and articles. Next, there is the division of the exceptions which the researcher proposed, and it is different from that of Abi Jafar Bin Saber. The researcher has referred to the inclusion of the four exceptions in two divisions of the word since the participle and the sound are nouns but the verbs of admiration, flattery or pillory- after displaying the disagreement of the morphologists around them- are still verbs. According to the morphologists, a part of the articles belongs to the division of letters. As for Doctor Tammam, another part of the articles belongs to nouns and verbs as he called it (an article) without having a clear or correct rule. To conclude, the researcher has stated some clues that emphasize the correctness of the word division advocated by our ancient scholars in accordance with their rules. In addition, dividing the word into three divisions according to the rules of the structure and meaning on which Doctor Tammam relied, was disciplined.

Keywords: Structure, The Morphological System, Exceptions, Manifestation

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعد،،،

فإن الله سبحانه قد حبا اللغة العربية بنعمة الحفظ والبقاء؛ إذ جعلها لغة الكتاب الخالد بحفظ الله، ومن ثَمَّ أقام الله للغة رجالات رفعوا عماد قواعدها، وحفظوا دعائم شواهدها في تراث ضنَّت الدنيا أن تأتي بمثله.

ثم خلَّفوا تلامذة من أعلام كل عصر ينهضون بواجب التأصيل والتجديد؛ ليبقى ثوب العربية شابّا لا يَبلى مهما يلق من أصيل لغات الأرض وفروعها.

واحتدمت المعارك بين القديم والجديد على مختلف العصور في كل جوانب العلوم، ومُنيت العربية في ذلك بفضل عناية ودراسة.

والناظرون في تراث العربية ليسوا سواء، فترى من يقف جامدا مع موروثنا، لا يقبل بإجالة النظر فيه إلا على سبيل التسليم بما يأتيه، ولا يقبل نقده ببيان ما قد يعتريه من نقص هو طبيعة كل مادة صنعها البشر، وأولئك يرفعون رايةَ (لم يترك السابق للاحق شيئا).

وعلى الجهة الأخرى يقف الرافضون للتراث جملة وتفصيلا، فيرون أن التجديد لا يكون إلا بترك ما استقرت عليه قواعد تراثنا، وبناء فروعنا على أصول غيرنا، فيطلقون دعوة إلى نقض التراث لا نقدِه.

وبينهما الوسط الذي أدرك أن التجديد لا يعني نقضَ القواعد وهدم الأصول، ولا يعني أن تستحيل شمس التراث إلى الأفول، بل يعلم أن التجديد هو وصل الحاضر بالماضي وبناء كل فرع على أصله، ليبقى أصل العلم ثابتا، ويمتد فرعه إلى سماء المعاصرة.

مشكلة البحث

كان الدكتور تمام حسان – رحمه الله – من أصحاب راية التجديد في القرن الماضي، فأجال النظر في كتب السابقين من علماء النحو والصرف واعترض على بعض قواعدهم، ثم أصَّل لنفسه منهجا في ما اعترض عليه، يبني خيوطه على نسيج قواعد لغات أجنبية – كما يصـــرح بذلك[1] – فراجعتُ نظرياته، ورجعت إلى كتب النحويين في ما خالفهم فيه، وقمت بدراسة ذلك دراسة نقدية.

وجاءت دراستي بعنوان

النظام الصرفي وتقسيم الكلمة عند تمام حسان

دراسة نقدية

منهج البحث

نهجت في بحثي هذا المنهج النقدي، حيث عرضت نظرية الدكتور تمام حسان، موثقا نسبة الكلام إليه، ثم حللت نظريته وفق أصوله التي بنى عليها وجهة نظره، وعرضتُ رؤيته التي طرحها، وتناولت هذه الرؤية بالنقد بعد التحليل،وأتبعتُ ذلك بعرض قواعد النحاة التي يعترض عليها الدكتور تمام، وحللتُ قواعدهم وفق أصولهم وما اقترحه الدكتور تمام حسان من ضوابط للنظام الصرفي وتقسيم الكلمة.

خطة البحث

قسمتُ البحث إلى مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، **فأما المقدمة** فعرضتُ فيها مشكلةَ البحث، والمنهجَ، وخطةَ الدراسة.

([1]) يبدو ذلك جليا في تقسيمه السباعي للكلمة ومقارنته بين آرائه وبين ما هو ثابت في قواعد اللغة الإنجليزية في كتبه.

وأما التمهيد فذكرت فيه الدراسات السابقة مشيرا إلى أهم دعاوى التجديد وأثر الدكتور تمام حسان فيمن جاء بعده.

وأما المبحث الأول فعنوانه: النظام الصـــرفي بين تمام حسان والصـــرفيين، وفيه ثلاثة مطالب: المطلب الأول: النظام الصرفي عند تمام حسان عرض ونقد، والمطلب الثاني: النظام الصرفي عند اللغويين القدامى، والمطلب الثالث: معاني النظام الصـــرفي ومبانيه عند تمام حسان عرض ونقد.

وأما المبحث الثاني فعنوانه: التقسيم السباعي للدكتور تمام حسان عرض ونقد، وفيه أربعة مطالب: المطلب الأول: نظرية التقسيم السباعي عرض ونقد، والمطلب الثاني: اسمية الضمائر والصفات والظروف، والمطلب الثالث خوالف التقسيم السباعي عرض ونقد، والمطلب الرابع: أدوات التقسيم السباعي عرض ونقد.

وأما المبحث الثالث فعنوانه: أقسام الكلمة عند النحويين بين المبنى والمعنى

ثم تنتهي الدراسةُ إلى الخاتمة، وفيها أهم النتائج التي توصلتُ إليها بهذا البحث، وبعدَ ذلك ثبتُ المراجع، ثم فهرس الموضوعات، ومِنَ اللهِ التوفيقُ والفتحُ، إنه وليٌّ ذلك والقادرُ عليه.

والحمد لله رب العالمين

التمهيد

الدراسات السابقة

وأثر الدكتور تمام حسان في الدرس اللغوي

ليست الدعوة إلى نقد التراث النحوي والصـــرفي بجديدة، بل إنه يمكننا القول بأن بدايتها كانت في نهاية عصر وضع النحو ومطلع عهد تحرير قواعده، فقد ضاق بعض الشعراء بقواعد النحويين التي تربطهم بما ورد من استعمال العرب للغة، فما كان منهم إلا أن أعلنوا رفضهم للقواعد، وطالبوا النحويين أن يتأولوا أقوال الشعراء لا أن ينتقدوها، فالفرزدق المتوفى سنة ١٨٠ هـــ ينشد قوله:

وعضُّ زَمَان يا ابن مروان لم يَدَعْ من المال إلا مُسْحَتًا أو مُجَلَّفُ[١]

لعبد الله بن إسحاق، فقال له عبد الله: علام رفعت "أو مجلف"؟ فقال الفرزدق: على ما يسوءك وينوءك! علينا أن نقول: وعليكم أن تتأولوا، وقد أعيا الفرزدق النحاة الذين تأولوا له هذا القول فأكثر بعض النحويين الاحتيال له ولم يأتوا فيه بشيء يرضي[٢].

---

(١) البيت من بحر الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢٦/٢، ديوان الفرزدق شرح وضبط وتقديم الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
يروى العضّ والعظّ بالظاء المعجمة: الشدّة في الحرب، والمسحت بضم أوله على زنة اسم المفعول- هو المستأصل الذي فني كله ولم يبقَ منه شيء، والمسحت: من أسحته الله، إذا استأصله، والمجلف: الذي أتى الدهر على ماله، والمعنى ظاهر، ويروى بفتح دال يدع وكسرها.
فعلى الفتح في رفع مجلف قولان: أحدهما أنّه محمول على المعنى، لأن معنى لم يدع: لم يبق وهو قول أبي علي، والثاني: مجلف مبتدأ، وخبره محذوف، و (أو) عاطفة جملة اسمية على جملة فعلية، وعلى الكسر يرتفع مسحت ومجلف، ويجعل يدع من الإيداع، أي لم يستقر فيه من المال إلاّ مسحت، ينظر الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب، صـ٥٩، المؤلف: علي بن عَدْلان بن حماد بن علي الربعي الموصلي (المتوفى: ٦٦٦هـ)، المحقق: د حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية.
(٢) ينظر العقد الفريد، ٢٠٩/٦، المؤلف: أبو عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه ابن حبيب ابن حدير بن سالم المعروف بابن عبد ربه الأندلسي (المتوفى: ٣٢٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، صـ١٣٦، المؤلف: أبو عبيد الله بن محمد بن عمران بن موسى المرزباني.

يواجه الفرزدق النحويين صراحة بقوله: علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا، لست أدري أستصعب الفرزدق إعادة النظم بما يصحح رفع (مجلف) أم صعب عليه أن يستبدلها بما يضبط القافية مضمومة الروي، أم هي ثقة الشاعر العربي في لغته وقدرته الشعرية التي تدفعه ــ ربما تعاليا ــ إلى عدم الإقرار بما وقع فيه من خطأ؟

هذه الرواية وغيرها من مآخذ العلماء على الشعراء وموقف الشعراء من هذه المآخذ قد تفسر لنا ما نطالعه في كتب كثير من أدباء عصـــرنا الحديث حين يلومون على النحو والنحاة مستشهدين بصعوبة النحو في صورته هذه على مدارك متلقيه، ليلقوا بالتهمة على النحاة، حتى يقول أحد الباحثين: إن النحو لم يلبث طويلا حتى ضاع الطريق من تحت قدميه ومن تحت أقدام النحاة القائمين على أمره ... وامتد فجمع بين ما هو من مادته وما هو غريب عنها، وصار ــ بما جَمَع أو جُمِع له ــ ثقيلا في حجمه، سقيما في عرضه، صلدا في أسلوبه كأن الثقل والسقم والصلادة أصبحت مقوما من مقوماته، أو صارت غاية من غايات النحاة(١).

وقد اعتمد الباحثون كثيرا على كتابين في نقد التراث النحوي هما كتاب إحياء النحو للأستاذ إبراهيم مصطفى، وكتاب اللغة العربية معناها ومبناها للدكتور تمام حسان، أما الكتاب الأول فكان دعامة للدعوة إلى التخلص من النحو وكتبه لبناء أصول جديدة للنحو العربي، يقول الدكتور طه حسين في تقديمه كتاب إحياء النحو: "وكان النحو أشد موضوعات الحديث خطرا، وأكثرَها جريانا فيما يكون بيننا من حوار، ضقنا بأصوله القديمة منذ عهد الأزهر، وأخذنا ننكر هذه الأصول

(١) ينظر النحو في إطاره الصحيح صـ ٦، تأليف يوسف الحمادي، الناشر دار مصر للطباعة ـ القاهرة ـ مصر.

أيام الجامعة القديمة، وأخذنا نلتمس له أصولا جديدة منذ التقينا في الجامعة الجديدة".[١]

وينكر الدكتور طه حسين وجود أساتذة للغة العربية وآدابها، إنما يوجد أساتذة لهذا الشيء الغريب المشوه الذي يسمونه نحوا، وما هوبالنحو إنما هو كلام مرصوف، ولغوٌ مِن القول، قد ضُم بعضه إلى بعضٍ، تُكرَه الذاكرة على استيعابه".[٢]

وقد تناول الأستاذ الشيخ محمد أحمد عرفة كتاب (إحياء النحو) بالنقد، وذلك في كتابه (النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة) وبين الله به للناس خطأ ما في كتاب إحياء النحو[٣].

وأما كتاب اللغة العربية معناها ومبناها فقد كان له ولكاتبه الدكتور تمام حسان حظ كبير من التأثير فيمن بعدهم فتناول الدكتور تمام حسان وكتابه كثير من الباحثين بالدراسة والتعليق، وجلها دراسات مؤيدة لما في كتاب اللغة العربية معناها ومبناها ورؤية صاحبه، من ذلك:

١- **(جهود تمام حسان النحوية من خلال كتابه الخلاصة النحوية)**

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير من قسم اللغة والأدب العربي بكلية الآداب واللغات جامعة محمد بو ضياف بالجزائر.

بحث مقدم من الباحثتين رزيقة رداوي وسعيدة ساكري، وقد قدمتا عرضا للجهود التيسيرية عند تمام من جانبها النظري والتطبيقي، وذلك في فصلين

(١) إحياء النحو صـ ٩ ، المؤلف إبراهيم مصطفى، طبعة مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.
(٢) ينظر في الأدب الجاهلي للدكتور طه حسين صـ ١٥، ، طبعة مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة..
(٣) ينظر النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة صـ ٩، وما بعدها، المؤلف الأستاذ محمد أحمد عرفة المدرس بكلية اللغة العربية، مطبعة السعادة.

خصص الأول منهما لدراسة جهوده من خلال بعض مؤلفاته، أما ثانيهما فخصص لعرض جهود تمام النحوية في كتابه الخلاصة النحوية كتطبيق لكتاب اللغة العربية معناها ومبناه.

٢- في إصلاح النحو العربي

الأستاذ عبد الوارث مبروك سعيد في كتابه: تناول فيه نظريات الدكتور تمام حسان اللغوية من صفحة ١٧٥ إلى ١٨٤.

وخصصت له مقالات في عدد من المجلات العلمية في العالم العربي مثل:

أ- حوليات الجامعة التونسية – العدد السابع عشر ١٩٧٩.

ب- حوليات الجامعة التونسية – العدد الخامس والعشرون ١٩٨٦.

جـ- مجلة "عالم الكتب" – السعودية – العدد الثالث سبتمبر ١٩٨٦.

د- مجلة مجمع اللغة العربية الأردني – العدد ٣٦ – كانون الثاني ١٩٨٩.

أما نقده فجاء ــ فيما وقفت عليه ــ عرضا أو على استحياء، في بعض أبحاث من أهمها:

١- النظام الصرفي من خلال اللسانيات الحديثة

الدكتور/ عبد الحميد غيث رمضان

بحث مقدم ضمن متطلبات الحصول على الماجستير من قسم اللغة العربية بكلية الآداب ــ جامعة الفاتح ــ بليبيا عام ٢٠٠٩م

وقد اعتمد الباحث في دراسته أسس المنهج الوصفي القائم على دراسة الظاهرة وتحليلها تحليلا موضوعيا(١).

(١) مقدمة كتاب النظام الصرفي من خلال اللسانيات الحديثة صـ٣.

وقد قسمه الباحث لفصلين: الفصل الأول بعنوان: النظام الصـــرفي في الدراسات التراثية والغربية، بين في مبحثيه مفهوم علم الصرف ومراحل تشكله واستقلاله عن علم النحو في الدرس اللغوي عند العرب، والمدارس اللسانية الغربية الحديثة، والتحليل الصرفي لدى الغربيين.

والفصل الثاني عرض فيه النظام الصـــرفي للغة العربية عند المحدثين وذلك في مبحثين: الأول: عرض فيه محاولة د. تمام حسان تطبيق النموذج اللساني الغربي على الصـــرف العربي من خلال كتاب اللغة العربية معناها ومبناها، وهو ما يتماس مع بحثي هذا، إلا أنه اتبع فيه المنهج التحليلي، ولم يعرض فيه لنقد رؤية الدكتور تمام حسان ونظامه الصرفي ولم يقم بالرد على قواعده التي اعتمد عليها في تقسيمه السباعي، مع أنه عرض الأقسام السبعة ودلائل الدكتور تمام حسان التي اعتمد عليها في أقسامه، مع أن صاحب بحث (النظام الصرفي) يرى عدم حاجة اللغة العربية لتقسيم الدكتور تمام حسان، وهذا الجانب الذي قمت به في بحثي، فإنني أختلف مع الدكتور/ عبد الحميد غيث، فليست حاجة الدرس اللغوي أو عدمها أمرا كافيا في نقد فكرة قبولا أو رفضا؛ لذا قمت بالنقد العلمي لتقسيم الدكتور تمام حسان، والباحث في هذا المبحث يركز جهوده على تأثر الدكتور تمام حسان بالمدارس الغربية في كتابه، لذلك لم أقم بالإطالة في بيان تأثر الدكتور تمام حسان بالمدارس الغربية مكتفيا بالإشارة لهذا البحث.

كذلك فإن الدكتور غيث عرض للتقسيم الثلاثي للكلمة وفق قواعد النحويين، وهذا غير ما قمت به في بحثي، حيث دللت على صحة المبدأ الذي اعتمد عليه النحويون في تقسيمهم، كذلك بينت صحة تقسيم الكلمة إلى ثلاثة أقسام وفق قواعد المبنى والمعنى التي قدمها الدكتور تمام حسان.

أما المبحث الثاني من الفصل الثاني فقام فيه الدكتور/ غيث بعرض وتحليل محاولتين لتحديث الدرس الصرفي في العربية هما محاولة الدكتور/ إبراهيم أنيس ومحاولة د/ مهدي المخزومي.

٢- **العربية وعلم اللغة البنيوي "دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث"**

للدكتور حلمي خليل تاريخ النشر ٢٠٠٠م، الناشر :دار المعرفة الجامعية

تناول الدكتور حلمي خليل كتاب اللغة العربية معناها ومبناها في بضع صفحات ناقدًا وموضحًا أهمية الكتاب، ومظهرًا اعتراضه على بعض ما جاء به.

٣- **الآراء النّحوية في كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) : دراسة وصفية تحليلية**

أطروحة ماجستير في اللغة والأدب العربي، كلية الآداب واللغات الجزائر ، جامعة مولود معمري، المؤلف منصوري بلقاسم.

يقوم البحث بتسليط الضوء على الآراء النحوية التي قدمها تمّام حسّان في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) وهي محاولة للشرح والنقد والتحليل لما أثاره هذا الكتاب من قضايا تمس جوهر اللغة العربية. لعّل من الأسباب التي دفعت الكاتب لاختيار هذا الموضوع هي مشكلة النحو المتمثلة في نفور بعض المدرّسين ومتعلّمي اللغة العربية منه واتهامه بالصعوبة وظهور دعاة التيسير والإصلاح والتجديد. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي حيث قام الكاتب بوصف الظاهرة: ووصفت الآراء النحوية التي تضمنها الكتاب وصفاً دقيقاً، متعمقاً في ثنايا فكر تمّام حسّان؛ ومن ثم أُخضعت هذه الآراء للتحليل للوقوف على مدى صحة التوّجه النحوي، بالإضافة إلى نقد هذه الآراء استناداً إلى طبيعة ومنطق اللغة العربية. للإجابة عن الإشكالية المطروحة جاءت الدراسة في ثلاثة فصول، تمّ التوصل من خلالها إلى أن تمّام حسّان كان يسعى في كتابه للوصول إلى المعنى في التركيب العربي، ويبحث عنه في كل مستوى من مستويات اللغة.

المبحث الأول

النظام الصرفي بين تمام حسان والصرفيين

عرض الدكتور تمام حسان رؤيته لأنظمة اللغة العربية بين المعنى والمبنى، فجعلها ثلاثة أنظمة: النظام الصوتي، والنظام الصـــرفي، والنظام النحوي، ويُبنى النظام النحوي في تقسيم الكلمة على النظام الصرفي، لذلك كان الحديث عن النظام الصـــرفي تاليا للنظام الصوتي وسابقا للنظام النحوي، وسأعرض كلامه في النظامين الصرفي والنحوي بتصرف يسير لأهمية ذلك الكلام في الانطلاق إلى عرض الاعتبارات التي قسم على أساسها الكلمة ونقد ذلك التقسيم.

المطلب الأول

النظام الصرفي عند تمام حسان عرض ونقد

ينبني النظام الصرفي للغة العربية الفصحى عند تمام حسان على ثلاث دعائم هامة هي:

١- مجموعة من المعاني الصرفية التي يرجع بعضها إلى تقسيم الكلم، ويعود بعضها الآخر إلى تـــصريف الصيغ ومن هذه المعاني الاسمية، الوصفية، الفعلية، والإضمار، والإفصاح، والظرفية[١].

٢- طائفة من المباني بعضها صيغ مجردة، وبعضها لواصق، وبعضها زوائد، وبعضها مباني أدوات، وقد يدل على المبني دلالة عدمية بالحذف أو الاستتار حيث تغني القرينة في الحالتين عن الذِّكْر،ومن هذه المباني الاسم والصفة والفعل والضمير والخالفة والظرف.

٣- طائفة من العلاقات العضوية الإيجابية، وهي وجوه الارتباط بين المباني وطائفة أخرى من القيم الخلافية أو المقابلات، وهي وجوه الاختلاف بين هذه المباني، كالعلاقة الإيجابية بين (ضرْب) و(شهْم) من حيث تشابها في الصيغة، فهي (فَعْل) فيهما، وكالمقابلة التي تتمثل في القيمة الخلافية بين أحدهما والآخر من جهة المعنى، فأولهما (مصدر)، وثانيهما (صفة مشبهة).

وتفرق اللغة بين الكلمة وصاحبتها ــ كما يقول الدكتور تمام ــ بمثل هذه المقابلات كاعتبار التجرد في مقابل الزيادة، والصيغة في مقابل الصيغة الأخرى، والتكلم في مقابل الخطاب والغيبة، والاسمية في مقابل الفعلية، والتذكير في مقابل التأنيث، وكالمذكر في مقابل المؤنث، والمتكلم في مقابل المخاطب والغائب، والاسم في مقابل الفعل، فالمقابلة كما تكون بين المعنى والمعنى كالتذكير والتأنيث

(١) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها صـ٨٩، المؤلف: تمام حسان عمر الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة الأولى ١٩٧٩م..

مثلًا، تكون بين المبنى والمبنى كالمذكر والمؤنث، وهذه المقابلات هي عصب النظام الصرفي، فلا يتصوّر نظام بدونها(١).

- مقابلات المباني والمعاني ليست مطردة في النظام الصرفي

لست أعترض على اعتبار هذه المقابلة أحد مكونات النظام الصـــرفي، لكنها ليست العصب الذي يبنى عليه النظام الصرفي كما يقول الدكتور تمام، بل إن النظام الصرفي ينطلق من أصل ينتج عنه فرع، فالمصدر تشتق منه بنى متعددة غير متقابلة، فما بين اسم الفاعل واسم التفضيل واسم المفعول ليست معاني متقابلة كما نقابل التذكير بالتأنيث، والتجرد بالزيادة، كذلك بنية كل منهما ــ على الرغم من اشتقاقها من أصل بنيوي واحد سواء كان الفعل أو المصدر ــ إلا أن بنية كل منها لا تكون في مقابلة بنية الأخرى.

الاعتبار في النظام الصرفي هو التغيير من مشتق منه إلى مشتق، أو تغيير صيغة لأخرى، ليؤدي ذلك التغيير معنى هو الدلالة الصرفية، وليس وضع بناء مقابل بناء ومعنى مقابل معنى.

أما النظام النحوي عنده فيتكون مما يأتي:

١- طائفة من المعاني النحوية العامة كالشرط والقسم والتعجب والمدح والذم.

٢- مجموعة من المعاني النحوية الخاصة، أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية والحالية.

٣- مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة، وتكون قرائن معنوية عليها، حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها، وذلك كعلاقة الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية.

(١) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها صـ٣٤ وما بعدها.

٤- ما يقدمه علماء الصرف والصوتيات لعلم النحو من المباني الصالحة للتعبير عن معاني الأبواب، وتلك الصالحة للتعبير عن العلاقات، فليس للنحو من المباني إلّا ما يقدمه له الصرف.

٥- القيم الخلافية أو المقابلات بين أحد أفراد كل عنصر مما سبق وبين بقية أفراده؛ كالمدح في مقابل الذم، أو المتقدم رتبة في مقابل المتأخر، أو الاسم المرفوع في مقابل الاسم المنصوب، أو المتعدي في مقابل اللازم وهلمّ جر[١].

(١) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها صـ٣٦ وما بعدها.

المطلب الثاني

النظام الصرفي عند اللغويين القدامى

إن الصرف علم دقيق المسلك عظيم القدر يحتاج لتبصّــرُ وتدقيق، فهو للنحو قسيم وشقيقْ، أو هو وليدُ النحوِ كما يرى متقدمو النحاة.

وقد درج الصرفيون على أن يبدأوا حديثهم عن علم الصرف ببيان تعريفه، كما هو المنهج العلمي عند الشروع في التأليف في أي فن فالفاتحة تكون بتعريف القارئ بماهية ما يقبل على تحصيله من علم وذلك بذكر حدِّ العلم، مع المبادئ العشــرة لذلك الفن أو بعضها.

فإن لكل فنٍّ من الفنون مبادئَ عشــرةً، هي له مقدمات، ولطالبه منارة، بها يهتدي مطالعه، ويتقنه متعلمُه، يقول الصبان: "تعريف الفن أحد الأمور التي يتوقف الشروع فيه على بصيرة عليها. ومنها موضوعه وغايته وفائدته"[1].

فبتصور العلم الذي تقرأ فيه تميزه عن غيره من العلوم، وبمعرفة موضوع ما يُبحث في هذا العلم من عوارضه الذاتية، وبيانِ نسبة العلم إلى غيره من العلوم، وذكرِ أوجه التكامل أو التداخل الذي بينها، ومعرفة المصدر الذي منه تستمد أصول هذا العلم وأحكامه، وبذكر بعض مسائل الفن التي تكوِّن مباحثَه وأبوابَه ما يجعل البحث في تطور بنائه ومعرفة نظامه ميسورا.

ومن نسبة الفضل إلى صاحبه ينبغي ذكر من وضع كل علم وأسَّسه والتنبيه على من نقله وفصَّله، وقعَّده، وفي ذلك أيضا بيان لتاريخ العلم وكيف بدأ، لتعرف بعد ذلك رحلة التأليف فيه وكيف تطور بنيانه وإلام انتهى نظامه.

([1]) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، ٨/١، المؤلف: أبو العرفان محمد بن علي الصبان، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الأولى.

هذه الطريقة التي نراها واضحة هادية عند علمائنا القدامى في مؤلفاتهم، وهو ما لم يوجد بصورته الكاملة أو القريبة منها عند الدكتور تمام حسان، فلم يذكر تعريف علم الصرف ولا موضوعه، ولم يتعرض إلى هيئة النظام الصرفي، وأهمل كثيرا من التعريفات والتمهيدات الخاصة بهذا الفن، مع أنه يحاول وضع بناء جديد يستدرك فيه على الصرفيين ـــــ وَفق دعواه ـــــ فكان واجب التأليف أن يذكر أسس النظام الصرفي عند الصرفيين التي لا تستغني عن تعريفهم لفن الصرف وبيان موضوعه، ومسائله إلى غير ذلك من مبادئ هذا العلم الشريف ثم يوجه إليه ما يريد من نقد، غير أنه أهمل ذلك.

- **تعريف الصرف أو التصريف**

الصَّرْفُ لغةً: التَّقَلُّبُ والحِيلة، والزيادة، يُقَالُ: فُلَانٌ يَصْرِفُ ويَتَصَرَّفُ ويَصْطَرِفُ لِعِيَالِهِ أَي يَكتسب لَهُمْ [1]، وقد جاءت مادة (صرف) في القرآن الكريم فيما يزيد عن عشرين موضعا[2] في جلها معنى التحوّل والتقلُّب، من ذلك قوله تعالى﴿ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ وَلَقَدْ عَفَا عَنكُمْ﴾[3]، وقوله: ﴿ مَّن يُصْرَفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُ﴾ [4].

([1]) ينظر تهذيب اللغة ١١٤/١٢، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م. لسان العرب ١٩٠/٩ مادة ص ر ف، لسَان العرب المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة.

([2]) هذا الحصر باستقراء المصحف مع الاستئناس بالبحث في مصحف المدينة المنورة (النسخة الإلكترونية).

([3]) من الآية ١٥٢ من سورة آل عمران.

([4]) من الآية ١٦من سورة الأنعام.

والتصريف في اللغة: التغيير، والتصـــريف اشتِقاق بعضٍ من بعضٍ. وصَيْرفِيّات الأمُور: مُتَصرفاتُها أي تَتَقَلَّبُ بالناسِ. وتصريف الرِّياحِ: تَصَرُّفُها من وَجْهٍ الى وَجهٍ، وحالٍ الى حال، وكذلك تصريف الخُيُول والسُّيُول والأمُور[1].

والصرف اصطلاحا: علم يعرف به صياغة بنية الكلمة لغرض معنوي أولفظي.

فالمعنوي كتثنية المفرد مثل(كتاب) فتحولها إلى صيغة المثنى بزيادة الألف والنون فتقول كتابان، وكذلك الجمع، فتقول في كلمة سيف إذا اردت جمعها (سيوف). واللفظي كتحويل قَوَلَ إلى قال ورَمَيَ إلى رَمَى، فالمعنى في الفعلين لم يتغير، ولكن التحويل جاء لمجرد التخفيف اللفظي.

والصرف والتصريف عند المتأخّرين مترادفان[2]؛ إذ التصـــريفُ "تَفْعيلٌ " مِنَ الصَّرْفِ، وهو أنْ تُصرِّفَ الكلمةَ المُفْرَدَةَ ، فَتَتَوَلَّد منها أَلْفَاظ مُخْتَلِفَةٌ، ومعانٍ مُتَفَاوِتَة، وعليه فمعنى الصرف والتصريف في الاصطلاح واحد.

- **موضوع علم الصرف**

موضوع علم الصـــرف: الأفعال المتصـــرفة والأسماء المتمكنة، أي الأسماء المعربة، والأفعال التي تُشتق منها الصيغ المختلفة كصيغة اسم الفاعل واسم المفعول[3].

([1]) ينظر العين ١٠٩/٧، المؤلف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.

([2]) ينظر كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ٢٣/١، المؤلف: محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (المتوفى: بعد ١١٥٨هـ)، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، الطبعة: الأولى.

([3]) ينظر التصريح بمضمون التوضيح في النحو ٦٥٤/٢، المؤلف: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان، الطبعة الأولى.

وهذا يعني أن علم الصرف لا يتناول بالدراسة كلًّا من: الحروف، والأفعال الجامدة؛ مثل : نِعْمَ و بِئسَ و عسى و ليس، والأسماء المبنية ؛ كالضمائر و أسماء الاستفهام و أسماء الشرط و الأسماء الموصولة و الظروف المبنية و غيرها، إلا من حيث نسبة كل منها لنوع الكلمة الذي ينتمي إليه.

- **تاريخ علم الصرف وضعا وتأليفا**

علم الصرف هو أحدُ علوم اللغة العربية، وقد كان يعده النحاة القدامى قسما من أقسام علم النحو لا قسيما له، حتى ألف فيه المازني (ت ٢٩٤ هـ) مؤلفا خاصا سماه (التصريف)، ثم انفصلت أبواب الصرف كواحد من علوم اللغة العربية، وهو يبحث في بنية الكلمة العربية، ودلالة صيغها المختلفة.

وكان أول ما فشا من أمر اللحن في لغة العرب هو التغيير في ضبط الكلمات العربية مما يؤثر على معنى الجملة، وقد وردت كثير من الأسباب التي أدت إلى وضع قواعد لضبط اللسان عند النطق وبيان سَنن العرب في تركيب المفردات.

إلا أن الأبنية العربية في غالب ظننا لم تسلم من الخطأ في ذات الوقت الذي طرأ فيه اللحن في الإعراب، ومما ورد من تاريخ عن اللحن والخطأ في بنية الكلمة ما روي أن نبطيا سئل: لِمَ اشتريت هذه الأتان؟ فقال: أركبها وتلَد لي، بفتح اللام، فجاء بالمعنى بعينه ولم يبدل الحروف بغيرها، ولا زاد فيها ولا نقص، ولكنه فتح المكسور حين قال وتلد لي [1].

ومنه أن زياد ابن أبيه أوفد ابنه عبيد الله إلى سيدنا معاوية، فكتب إليه معاوية: «إن ابنك كما وصفت، ولكن قوّم من لسانه» . وكانت في عبيد الله لكنةٌ، لأنه كان

(1) ينظر البيان والتبيين ١/ ٨٠، المؤلف: عمرو بن بحر بن محبوب الليثي، الشهير بالجاحظ، الناشر: دار ومكتبة الهلال، بيروت، عام النشر: ١٤٢٣ هـ.

نشأ بالأساورة مع أمه «مرجانة» ، وكان زياد قد زوجها من شيرويه الأسواري. وكان قال مرة: «افتحوا سيوفكم» ، يريد سلّوا سيوفكم، فقال يزيد بن مفرّغ:

ويوم فتحت سيفك من بعيد أضعت وكلّ أمرك للضياع[1]

وزياد ابن أبيه وسيدنا معاوية من أرباب القرن الأول الهجري، وكلاهما عربي النشأة واللغة، وقد ظهر اللحن في البنية على ملك سيدنا معاوية، مما يدل على التفات علماء النحو إلى تقويم البنية، لكن الصرف والنحو حينها وُضعا صنوان في تربة واحدة، كان البادي زهْرا وثمرا فيها علم النحو، ثم انفصلت القواعد التي ترعى دعا ضبط الاشتقاق والتصريف في ذلك العلم الشريف، وأغلب الظن أن ذلك كان تتميما لما وضعه العلماء من قواعد النحو.

وفي بحثنا عن واضع علم الصرف نجد أن كتاب سيبويه قد تناول مباحث صرفية في ثناياه؛ إذ لم تكن العلوم العربية قد تمايزت تباينها في العصور التالية، وقد روى سيبويه عن الخليل بن أحمد (المتوفي سنة ١٧٤ هـ) ما يفيد أن مسائل الصرف كانت مما وقف عليه الخليل بن أحمد شيخ سيبويه ونبه عليه، ووضع له قوانينه، وأرسى أسس قواعده، من ذلك حديثه عن الإدغام، والإعلال، وكذلك قلب الواو ياء والياء واوا، فلعلم الصرف بذرتان في تربتين مختلفتين هما البصرة اولكوفة، فالخليل في نظري غارس النبتة الأولى لعلم التصريف في البصرة، ومعاذ بن مسلم (المتوفى سنة ١٩٠ هـ) غارس نبة الكوفة، وإن حُكي اتفاقهم على أن واضع علم الصرف هو معاذ بن مسلم الهرَّاء[2].

(١) هذا البيت من بحر الوافر، وهو لابن مفرّغ الحِميري يهجو به عبيد الله بن زياد للكنة فيه، وكان عبد الله قال لبعض جنده افتحوا سيوفكم يريد سلوا سيوفكم، فهجاه بن مفزغ وعيره بذلك، ينظر ديوان يزيد بن مفرّغ الحِميري صـ١٥٥، جمعه وحققه الدكتور عبد القدوس أبو صالح، الناشر مؤسسة الرسالة، بيروت – شارع سوريا، الطبعة الثانية، البيان والتبيين ١٤٦/٢.

(٢) ينظر التصريح ٥/١.

- **التأليف في فن التصريف**[1]

نجد كتابا لابن أبي إسحاق الحضرمي المتوفى سنة ١١٧هـ، في الهمز، وبذلك يكون قد سبق غيره في إفراد مسائل تصريفية بالدراسة، لكنها ليست تحت مظلة علم مستقل يعرف بعلم التصريف، ولم يضع قواعد هذا العلم بطريقة وضع الخليل لها.

ثم يأتي الرؤاسي المتوفى سنة ١٨٧هـ، ليضع كتابًا في التصغير، ثم الكسائي المتوفى سنة ١٨٩هـ، فيؤلف: "كتاب المصادر"، ثم الفراء المتوفى سنة ٢٠٧، حيث ليضع كتابه (فعل وأفعل). واشتهر معاذ بن مسلم الهرَّاء بأنه قد غلبت عليه الناحية الصرفية، ووضع المبرد كتاب التصريف، ثم توالت المؤلفات في هذا الفن، ومن أشهر ما كتب فيه المنصف في شرح تصريف المازني لابن جني، وشافية ابن الحاجب وشرحها للإمام رضي الدين، ولامية الأفعال لابن مالك، وفي العصر الحديث شذا العرف في فن الصرف للشيخ الحملاوي.

بدراسة هذه الرحلة التصريفية في تراثنا نجد أن الصرف نشأ لخدمة البنية، ولا ينفك ذلك عن خدمة الدلالة، فالمعنى والد البنية على لسان المتكلم، ووليدها في أذن السامع.

- **النظام الصرفي وثمرة علم التصريف**

يتعلق النظام الصرفي العربي بأداء البنية اللغوية بناء صحيحا لا في أساس وضعها بل في تحويلها وتغييرها من صورة إلى صورة، ولعل هذا ما دعا كثيرا من علمائنا إلى التمسك باصطلاح (التصريف) اسما لهذا العلم؛ إذ إن سبيل معرفة

(١) ما ذكرته من تاريخ علم الصرف والتأليف فيه مستفاد مما ذكره الشيخ عضيمة في مقدمة كتابه المغني في تصريف الأفعال صـ١٢ وما بعدها، المؤلف: محمّدُ بنُ عبدِ الخالقِ بنِ عليّ بنِ عضيمةَ، الناشر: دار الحديث- القاهرة.

بناء الكلمة وقت الوضع المعاجم العربية وليس كتب التصريف، لذا فإن موضوع علم الصـــرف ــ كما سبق ــ هو الأفعال المتصـــرفة والأسماء المتمكنة ، أي الأسماء المعربة، والأفعال التي تُشتق منها صيغ الفعل المختلفة.

وهذا يعني أن علم الصرف لا يتناول بالدراسة كلّاً من: الحروف، والأفعال الجامدة ؛ مثل : نِعْمَ و بِئسَ و عسى و ليس، والأسماء المبنية ؛ كالضمائر و أسماء الاستفهام

والظروف المبنية و غيرها.

ونخلص من ذلك إلى أن لعلم الصرف نظاما يؤدي لناتج لفظي وآخر دلالي[1]، وأهميتُه لا تقل عن أهمية علم النحو والبلاغة، فالاشتقاق يؤدي إلى بيان المعاني المختلفة، حيث إنك إذا أردت الدلالة على من قام بالحدث من قولك (ضرب) فلا بد أن تصيغ من الكلمة على ما كان يتكلم به العرب فتقول (ضارب)، وذلك باب من أبواب علم الصرف يعلمك كيف تصيغ اسم الفاعل، وهذه الثمرة تتلخص في النقاط الآتية:

- معرفة البنية الصَّرفية الثابتة للكلمة، حيث تساعد على معرفة موقعها الإعرابي المُتغيّر بحسب الجملة، والأصل معرفة الثابت أولاً ثم معرفة المُتغيّر، ففي المثال الآتي: أسعدُ عاملٌ نشيط، نجد أنّ كلمة (أسعدُ) هي اسم، وقد يُخيّل للناظر والقارئ غير المُتمعِّن أنّ (أسعدُ) فعل وليس اسماً، ولكنّه حين يدرك أنّها

---

[1] وقد قسم ابن عصفور التصريف إلى قسمين:
أحدهما: جعل الكلمة على صيغ مختلفة، لضروب من المعاني، نحو: ضرَب، وضرَّب، وتضرَّب، وتضارب، واضطراب. الكلمة التي هي مركبة من ضاد وراء وباء، نحو "ضرب" قد بنيت منها هذه الأبنية المختلفة، لمعانٍ مختلفة.
والآخر من قسمي التصريف: تغيير الكلمة عن أصلها، من غير أن يكون ذلك التغيير دالًّا على معنى طارئ على الكلمة، نحو تغييرهم (قوَل) إلى (قال)؛ فإنهم لم يفعلوا ذلك ليجعلوه دليلًا على معنى خلاف المعنى الذي كان يعطيه (قول)، الذي هو الأصل لو استعمل، ينظر الممتع صـ٣٣.

اسم فإنّه يستطيع أن يعرف موقعها الإعرابي الصحيح (وهو مبتدأ)؛ فهيئة الكلمة أو بنيتها ثابتة، أمّا في النّحو فهي مُتغيّرة بحسب موقعها في الجملة.

- المساعدة على فَهم ما تقصده نصوص الشريعة ومعرفة الحُكم الشرعي منها، ومثال ذلك أنّه من السنّة تشميت العاطس، من الفعل شمَّت، والتشميت هو الفَرح ببلاء الآخر، أمّا من الناحية الشرعية فالمعنى هو العكس من خلال الدعاء بإزالة الشماتة بالعاطس؛ لأنّ أحد معاني التضعيف هو السلب والإزالة.

- المعاني الـمُستفادة من حروف الزيادة؛ إذ إنّ لكلِّ حرف زائد على أَصل الكلمة في اللغة العربية معنىً مقصودا يُؤدّيه ويُفيده، وأمثلة ذلك ما يأتي:

عند زيادة الهمزة على أول الفعل الثلاثي، فإنّها تفيد التعدية في بعض معانيها، أي تُحوّل الفعل من لازم إلى مُتعدٍّ، مثل الفعل اللازم (كرُم) في الجملة: كرُم الرجل على أهل بيته، حيث إنّه إذا دخلت الهمزة عليه تُفيد التعدية، وقد أصبح الفعل مُتعدِّياً، كما في الجملة: أكرمَ الرجلُ ضيوفَه، والفعل (أكرم) أصبح مُتعدِّياً بزيادة الهمزة.

وعند زيادة التضعيف، وذلك بتضعيف الحرف الثاني من أَصل الكلمة، فإنّ هذه الزيادة تُفيد في بعض معانيها الكثرة والمبالغة، مثل (كرَّم) في الجملة: كرَّم المدير مُوظّفيه، أي أنّه أحسن تكريمهم وبالغ فيه.

وعند زيادة الألف بعد الحرف الأول من أصل الفعل، فإنّه يُفيد في بعض معانيه المُشاركة، مثل: راجَع الزّبونُ المُوظّفَ؛ فالمُراجعة حصلت بمشاركة الطرفَين، ونحو: جالَسَ الأبُ ابنَه، أي إنّ الأب شارك ابنه في الجلسة، فالمشاركة هنا تمّت بين الفاعل والمفعول به.

عند زيادة التاء على أوّل أصل الفعل الثلاثي، وتضعيف عَينه، فإنّه يُفيد في بعض معانيه التكلُّف، مثل: تصبَّر الرجل على مصيبته، الزيادة في تصبَّر تفيد التكلُّف.

وعند زيادة الألف، والسين، والتاء على أوّل الفعل، فإنّه يفيد في بعض معانيه الطلب، مثل: استغفر المُذنب ربّه، أي طلب المغفرة من الله تعالى في الفعل[1].

بهذا العرض نرى ثبات النظام الصرفي عند علمائنا القدامى، وأنهم لا يهملون جانب المعنى مع اعتبارهم أن الصرف يبحث في بنية الكلمة، فالدلالة تشغل حيزا من كلام علمائنا رضي الله عنهم، فقد قرر الصرفيون وجود علاقة بين الدلالة والبنية تأثيرا وتأثرا، واطرد ذلك في كثير من الأبواب الصرفية، فصححت بعض البنى الصرفية في الكلام العربي البليغ للدلالة على أصل الباب الذي اطرد إعلاله، وكذلك أعلت البنية الصرفية أحيانا على غير القياس الصناعي مراعاة لدلالة السياق الذي جاءت فيه، فليس الصرف عندهم بالصناعة اللفظية المحضة؛ إذ ليس لتلك الصناعة قيمة دون ما تؤديه من وظائف الدلالة الصرفية، والمتكلمُ البليغ لا يُعنَى باللفظ دون وضعه بإزاء المعنى المراد بنية وتركيبا وسياقا، فيختار البنية التي تؤدي دلالة وضعية للفظ أو لما اشتق منه اللفظ، ويؤثِر بنية على أخرى حسب ما يقتضيه التركيب متجنبا ما قد يخل بفصاحة كلامه، ثم يضم تركيبا لآخر على ما يسلِّم جُمَلَهُ من تعقيد لفظي أو معنوي، ويضع ذلك التركيب بما يؤدي الدلالة السياقية للكلام.

---

[1] استفاض في حصر معاني حروف الزيادة ومواضعها مع دراسة تطبيقية على القرآن الكريم الدكتور صديق بن أحمد صديق مير في رسالة ماجستير بعنوان: حروف الزيادة وأثرها في المعنى والإعراب دراسة تطبيقية في العشر الأخير من القرآن الكريم، رسالة ماجستير بمعهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي بجامعة أم درمان ـ جمهورية السودان.

من ذلك مراعاة الدلالة عند صياغة المصدر من فعله، فيقولون إن (فعَل وفعِل) المتعديان يصاغ مصدرُهما قياسا على (فعْل) كالأكل والشـــرب والفهم والأمن، ثم يجعلون لمصدر (فعِل) اللازم قياسَيْن تفرِق بينهما دلالةُ الفعل فقط، فالأصل في قياس مصدره (الفعَل) إلا إذا دل الفعل على حرفة أو ولاية فإن هذه الدلالة تذهب بالقياس من (الفعَل) إلى (الفِعالة)، وذلك نحو (ساس البلاد سياسة، وراض الخيل رياضة)، فانظر كيف التفتوا إلى دلالة الفعل، وكيف عللوا بها تغير قياس بنية المصدر من الفعل اللازم(١).

من كل ذلك نعلم أنهم عندما قسموا الكلمة العربية ثلاثة أقسام لم يكن منهم إهمال لجانب المعنى لحساب المبنى أو العكس، ولم يكن نظامهم الصرفي أو تقسيمهم الثلاثي خبط عشواء، وسيأتي التدليل على ذلك.

(١) ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٩٩/٣، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام ، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، التصريح ٢٨/٢.

المطلب الثالث

معاني النظام الصرفي ومبانيه عند تمام حسان عرض ونقد

قرر الدكتور تمام حسان أنَّ أساس التفريق بين أقسام الكلمة أن يكون على اعتبارين مجتمعين فيُبنى على طائفة من المباني، ومعها طائفة أخرى من المعاني.

ثم قام بتصنيف المباني إلى نوعين: مباني التقسيم ومباني التصـــريف، والمعاني إلى نوعين: معاني تقسيم ومعاني تصريف، فعلى مباني التقسيم ومعانيه اعتمد التقسيم السباعي الذي اقترحه الدكتور تمام حسان للكلمة ، ثم بمباني التصـــريف ومعانيه يدخل تحت ما ارتضاه قسما مستقلا من أفراده ما شاء، مهما كان التباين بين هذه الأفراد، ولم يضع لنا تعريفا واضحا لمعاني التقسيم أو مبانيه، وسأحاول جاهدا استنباط ذلك من ثنايا كلامه.

فالمباني عنده هي: تجريدات وتقسيمات تندرج تحتها العلامات المنطوقة أو المكتوبة(١)، فالكسر مبنًى يعبِّر عنه في النطقِ الصوتُ الذي يؤدَّى به الحرف مكسورا، ويعبَّر عنه في الكتابة بهذه الصورة (ـــِ).

والمعاني عنده هي: وظائف تؤديها المباني التي تشتمل عليها وتتبني منها الأنظمة(٢).

ومعاني التقسيم: خاصةُ الكلمةِ مما يعبِّر عنه أحدُ مباني التقسيم(٣).

ومباني التقسيم هي: صيغ ما تصرف من أنواع الكلم وصور ما لم يتصرف منها(٤).

---

(١) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها صـ٣٨، وما بعدها.
(٢) ينظر السابق.
(٣) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها صـ٨٩.
(٤) ينظر السابق.

وحيث إن صاحب التقسيم السباعي للكلمة قد طلب من النحويين تقسيم الكلمة على اعتبار من مباني التقسيم ومعانيه، وبالنظر لما عرضه فإننا نراه قد عرض ــ بصورة مضطربة ــ معاني ومباني تقسيمية للكلمة، حيث قال: " النظام الصرفي للغة العربية الفصحى يمكن أن يوضع في صورة جدول بعده الرأسي مباني التقسيم، وهي الاسم ومعناه الاسمية، والصفة ومعناها الوصفية، والفعل ومعناه الفعلية، والضمير ومعناه الإضمار، والخالفة ومعناها الإفصاح، والظرف ومعناه الظرفية، والأداة ومعناها معنى التعليق بها[1].

على النحو الآتي:

مباني التقسيم	المعنى
الاسم	الاسمية
الصفة	الوصفية
الفعل	الفعلية
الضمير	الإضمار
الخالفة	الإفصاح
الظرف	الظرفية
الأداة	التعليق بها

ووجه الاضطراب أن ما ذكره لاحقا من معاني التقسيم التي وضع على أساسها أفراد كل قسم من أقسامه السبعة في موضعه جاءت مغايرة لما ذكره هنا؛ حيث قرر بعد ذلك أن المباني سبعة والمعاني خمسة على النحو الآتي:

أما مباني التقسيم السبعة فهي:

(١) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها صـ٨٩.

١- الصورة الإعرابية: وهي قبول النوع الواحد صورة إعرابية من رفع أو نصب أو جر(١).

٢- الرتبة: احتفاظ الكلمة بموقع من ضميمة معها في التركيب تقديما أو تأخيرا .

٣- الصيغة: مجيء النوع الواحد على صور خاصة من الصيغ القياسية المحفوظة عن العرب، كصيغ الثلاثي المنتظمة في ستة أبواب.

٤- الجدول: أي انتظام النوع الواحد في جدول إلصاق أو تصريف أو إسناد.

فالجداول إذا ثلاثة أنواع: إلصاق وتصريف وإسناد،أما جدول الإلصاق فهو: ما يلحق الكلمة من الصدور والأحشاء والأعجاز ذات المعنى الصرفي.

وأما جدول التصريف فهو: إمكان تغيير بنية الكلمة للدلالة على نوع تصـــريفي من أنواع القسم الواحد، فالفعل الماضي داخل في جدول تصريفي حيث إن صورته تتغير ليأتي منه المضارع والأمر، وهكذا.

---

(١) كان ينبغي أن يكون لكل نوع من الأنواع السبعة التي اقترحها الدكتور تمام أو لبعضهاخصيصة من الصور الإعرابية لتكون من مباني التقسيم، لكن ذلك لم ينتظم له كما قرر هو، فما كان عرضه هذه الجهات لكل من الاسم والفعل والصفة إلى بقية الأقسام إلا تسويدا للصفحات، فإنه يقول إن للاسم سمات تدل عليه سواء من حيث المبنى أو من حيث المعنى، ويبدأ بالسمة الأولى وهي الصورة الإعرابية، ثم يذكر أن الصفة تشارك الاسم في هذه السمة، فكيف تكون سمة لقسم ويشاركه فيها قسم آخر؟! وهذا مطرد في ما عرضه من مباني التقسيم ومعانيه إلا فيما هو خصيصة الاسم أو الفعل أو الحرف في اصطلاح النحويين لا في اصطلاحه هو.
قارن بين تداخل الأقسام السبعة فيما ادعى أنه سمات أو مباني تقسيم وبين صنعة أهل النحو من علمائنا حين يذكرون ما يميز الأسماء والأفعال كلا من قسيميه حيث يقول ابن مالك:

بالجر والتنوين والندا وال ومسند للاسم تمييز حصل

وحين يقول:

وماضي الأفعال بالتا مِزْ، وسِم بالنون فعل الأمر إن أمر فُهم.

فأين هذا من ذاك؟!! ويكفي أن تتأمل دقة النحاة في تقسيمهم الثلاثي لتعرف أن ما طرحه الدكتور تمام حسان قد جانب الصواب، وبضدها تتميز الأشياء.

وأما جدول الإسناد فهو: انتظام النوع الواحد من أنواع الكلمة لقبول مبنى معبر عن أحد معاني التصريف، كقبول الفعل أن يُسند بحسب الضمائر فتتعد صوره الإسنادية بحسب الضمائر .

٥- **الإلصاق: ضم جزء كلمة إلى بقية الكلمة، كأداة التعريف وضمائر الجر المتصلة بالنسبة للأسماء، وتاء التأنيث، وعلامة التثنية والجمع(١).**

٦- **التضام: التزام الكلمة صورة من الاقتران بالكلمات أو التراكيب(٢)، أو تطلب إحدى الكلمتين للأخرى في الاستعمال على صورة تجعل إحدهما تستدعي الأخرى، فالعلاقة بين أداة النداء وبين المنادى علاقة تضام، والعلاقة بين المضاف والمضاف إليه علاقة تضام(٣).**

٧- **الرسم الإملائي:** وهو ارتباط الكلمة بغيرها من الحروف أو الكلمات في الرسم فتكون واحدة منهما مفتقرة إلى الأخرى، وذلك كارتباط التنوين بالاسم في الرسم الإملائي؛ فلا تستقل الضمتان في تنوين الضم بنفسها عن الحرف الأخير من الكلمة، ومثله في ذلك التنوين بالفتح والتنوين بالكسر، وكذلك من صور الرسم الإملائي عدم استقلال الضمائر المتصلة في الكتابة عما لصقت به، وبالتأمل في هذه السمة نراها مشتركة بين الضمائر والحروف.

وجعل معاني التقسيم خمسة هي:

٨- **التسمية: الدلالة على مسمى.**

٩- **الحدث: دلالة النوع على معنى الحدث أو مع زيادة على معنى الحدث.**

١٠- **الزمن: ارتباط ما تدل عليه الكلمة بمعنى الزمن.**

---

(١) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها صـ٩٣ وما بعدها.
(٢) ينظر السابق صـ٨٩، وما بعدها.
(٣) ينظر السابق صـ٩٤.

١١- التعليق: ارتباط الكلمة بغيرها في التركيب من حيث إسنادها والإسناد إليها وعدم ذلك.

١٢- المعنى الجملي: انتظام النوع الواحد تحت مجموعة من المعاني لا يخرج عنها أفراده.

أما مباني التصـــريف فمنها: الاسمية والفعلية والإضمار والتعريف والتنكير والتذكير والتأنيث والتثنية والتكلم والغيبة.

وأما معاني التصريف فمنها: الاستتار وصورة ضمير الرفع المستتر وصورة ضمير الرفع المنفصل و(أل) على إطلاقها والتاء، إلى غير ذلك مما ذكره، وفيما يلي نقل لجدول ذكر فيه أمثلة يعبر بها عن أنواع المعاني والمباني تقسيما وتصريفا تطبيقا على أمثلة:

العلامة	التقسيم		التصريف	
	المعنى	المبنى	المعنى	المبنى
ضرب	الفعلية والمضي(١)	صيغة فعل(٢)	الإسناد للغائب	الاستتار
يضرب	الفعلية والمضارعة	صيغة يفعل	الإسناد للغائب	الاستتار
اضرب	الفعلية والأمرية	صيغة افعل	الإسناد للمخاطب	الاستتار
هو	الإضمار	صورة الضمير	التذكير والإفراد والغيبة	صورة ضمير الرفع المنفصل

(١) يعني به الحدث والزمن.
(٢) يعني به الصيغة.

هي	الإضمار	صورة الضمير	التأنيث والإفراد والغيبة	صورة ضمير الرفع المنفصل
الكتاب	الاسمية	الاسم (فِعال)	التعريف	(ال) على إطلاقها
فاطمة	الاسمية (العلمية)	صيغة فاعل	التأنيث	التاء على إطلاقها
الزيدان	الاسمية	الاسم (صيغة فعْل)	التعريف والتثنية	(ال) والألف والنون
أنا	الإضمار	صورة الضمير	التكلم والإفراد	صورة ضمير المتكلم المفرد
أخذت	الفعلية والمضي	صيغة فعل	الإسناد للمتكلم	تاء المتكلم
كتابي	الاسمية	الاسم (فِعال)	التكلم	ياء المتكلم
ضربه	الفعلية والمضي	صيغة فعل	الغيبة والإفراد والتذكير	ضمير الغائب المتصل
في	الظرفية	صورة الحرف (في)	لا تتصرف	
بيته	الاسمية	الاسم صيغة (فعْل)	الغيبة والإفراد والتذكير	ضمير الغائب المتصل

وبعد هذا العرض لمعاني التقسيم والتصريف ومبانيهما عند الدكتور تمام حسان أشرع في عرض ونقد ذلك التقسيم السباعي للكلمة وفق قواعد صاحبه مع الاحتفاظ بقبس من نور منهج علمائنا من النحاة في تقسيمهم الكلمة ثلاثة أقسام لننتهي إلى ما تسلمنا إليه القواعد العلمية من الموازنة بين التقسيمين، وذلك بعرض ثمانية من المآخذ على منهجه وتطبيقه ذلك المنهج في تقسيمه، ثم بيان انتظام أقسامه السبعة في الأسماء والأفعال والحروف.

المبحث الثاني

التقسيم السباعي للدكتور تمام حسان عرض ونقد

توطئة

استقر عرف النحويين على تقسيم الكلمة إلى ثلاثة أقسام، بل حُكي إجماعهم على تلك الأقسام الثلاثة، وخالف الدكتور تمام حسان النحويين فقسم الكلمة إلى سبعة أقسام، وعرض ذلك في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها.

المطلب الأول نظرية التقسيم السباعي عرض ونقد النظرية

تنقسم الكلمة إلى سبعة أقسام: أسماء وصفات وأفعال وضمائر وخوالف وظروف وأدوات(١).

التحليل

القاعدة العامة التي اعتبرها الدكتور تمام حسان مسوغا لقبول هذا التقسيم هي: أن يتضافر اعتبار المبنى واعتبار المعنى في التفريق بين قسم بعينه وبين بقية الأقسام(٢).

وكان هذا هو الأساس الذي انطلق منه للاعتراض على تقسيم النحويين للكلمة؛ حيث يراهم فريقين، أحدهما قسَّم الكلمة على أساس من المبنى فقط، ومثّل لهذا الفريق بابن مالك، والآخر فرق بين هذه الأقسام تفريقا من حيث المعنى فقط، ومثل لهذا الفريق بابن جني، وادعى أن كل فريق راعى جانبا واحدا من هذين الجانبين، ومراعاة أحد الجانبين دون الآخر لا يكون طريقة يمكن الاستعانة بها في أمر التمييز بين أقسام الكلمة(٣).

---

(١) اللغة العربية مبناها ومعناها صـ ٩٠.
(٢) ينظر السابق صـ ٨٧، وما بعدها.
(٣) ينظر اللغة العربية مبناها ومعناها صـ٨٩.

وبعد نقده لهذا التقسيم اقترح الدكتور تمام طريقا أخرى للتقسيم سماها الطريقة الأمثل لتقسيم الكلمة، وذلك أن يتم التفريق على أساس من الاعتبارين مجتمعين فيُبنى على طائفة من المباني، ومعها طائفة أخرى من المعاني.

بعد دراسة اعتبارات تقسيم الكلمة من المعاني والمباني وعرْض أقسام الكلمة السبعة على تلك الاعتبارات التي قدمها **صاحب التقسيم السباعي** تلحظ أنه أحيانا يخالف ما طلب من النحويين الالتزام به، وأحيانا أخرى ترى أن اعتباراته لم تكن منضبطة في أقسامه التي اقترحها بديلا عن تقسيم النحويين للكلمة؛ وذلك كما يلي:

أولا: لم يذكر لنا الدكتور تمام حسان وجه انحصار الأقسام في هذه السبعة، مع إقراره بأن المغايرة بين الأنواع والاتفاق بين أفراد النوع الواحد يكون في بعض المعاني والمباني وليس في كلها، فيلزم من هذا الاتجاه الذي تبناه وجود أنواع أخرى غير هذه السبعة، فإذا ضممنا كل ما اتفق في إطار من معنى ومبنى في نوع مستقل لزادت أقسام الكلمة وتضاعفت سبعته إلى أضعاف كثيرة، وتداخلت الأقسام بما لا يُمكِّننا من التمييز بينها.

فقد جعل الصفة نوعا واحدا ... وباعتبار المعنى والمبنى يمكن أن تكون ثلاثة أنواع أو أكثر[1]، فاسم الفاعل في المعنى لا يتفق واسمَ المفعول، فكل منهما لوصف زائد عن الحدث المجرد، وكل منهما وصف لمسمى غير أن ما يوصف به مسمى اسم الفاعل مغاير لما يوصف به مسمى اسم المفعول، فاسم الفاعل يوصف به من قام بالفعل، واسم المفعول يوصف به من وقع عليه فعل الفاعل، ولا ارتباط لواحد منهما بالزمن، وكذلك التعليق والمعنى الجملي، فلا جامع بينهما في المعنى، وكذلك يتفرع من اسم الفاعل نوعان في المبنى؛ إذ إن صياغة اسم الفاعل من الثلاثي مغايرة لصياغته من غير الثلاثي، والقول نفسه في اسم

[1] فاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغ المبالغة واسم التفضيل كلها تستحق أن تكون أقساما مستقلة من حيث المعنى والمبنى.

المفعول من الثلاثي وغيره؛ وعليه تحذف الصفة ويوضع مكانها أربعة أنواع اسم الفاعل من الثلاثي واسم الفاعل من غير الثلاثي، واسم المفعول من الثلاثي ومن غير الثلاثي، واجعل في جانبها صيغ المبالغة؛ إذ لها معنى زائد على اسم الفاعل كزيادة اسم الفاعل على المصدر الذي هو نوع من أنواع الاسم، فلو سلمنا للدكتور تمام أن الصفة قسيمة الاسم لأنها لا تدل على المسمى بل على وصف المسمى لزم له أن يسلم لنا أن أمثلة المبالغة تستحق أن تكون قسيمة لأنواع الكلمة إذ إنها تؤدي معنى زائدا على وصف الفاعل وهو الكثرة أو الشدة أو المبالغة، مما يفسد تقسيمه السباعي.

وأرى أن هذا الأمر قد خالج نفسه ودار في خاطره مما أجاءه إلى تصنيف المباني إلى نوعين: مباني التقسيم ومباني التصـــريف، والمعاني إلى نوعين: معاني تقسيم ومعاني تصريف، فعلى مباني التقسيم ومعانيه اعتمد التقسيم السباعي الذي اقترحه الدكتور تمام حسان للكلمة ، ثم بمباني التصـــريف ومعانيه يدخل تحت ما ارتضاه قسما مستقلا من أفراده ما شاء، مهما كان التباين بين هذه الأفراد، دون ضابط يحتكم إليه من يتبنى نظريته أو من يريد نقدها.

ثانيا: لم يوضح لنا الأساس الذي فرق به بين معاني التقسيم ومعاني التصـــريف ولا مباني كل منهما.

ثالثا: في تفريقه بين الاسم وغيره من الأقسام يذكر أن الاسم ما دل على مسمى، بخلاف الصفة فإنها تدل على موصوف بالحدث(١) ومع ذلك يجعل المصدر اسما مع أنه يدل على الحدث لا على مسمى كما قرره!!

رابعا: يجعل الضمير قسما مستقلا لأنه لا يدل على مسمى وإنما يدل على مطلق تكلم أو حضور أوغيبة، ويحتاج إلى تعيين مسماه، ثم يحكم باسمية

(١) اللغة العربية معناها ومبناها صـ٩٥.

المبهمات مع أن تعيين مسماها يحتاج إلى ضميمة من الوصف أو الإضافة أو التمييز كالأعداد والموازين والمكاييل وأسماء الجهات(١).

خامسا: اعتبر الصفة نوعا مستقلا ثم قال: "وكل صفة منها تختلف عن الأخريات مبنى ومعنى"(٢).

وهي كذلك فلفظ اسم الفاعل ومعناه مغاير للفظ اسم المفعول ومعناه كما سبق، فإذا كان التقسيم على أساس الانفراد في اللفظ والمعنى فإن كل صفة تستحق أن تكون نوعا مستقلا، فإذا اكتفى بضميمة كل الصفات إلى نوع واحد اكتفاء بدلالتها على الحدث مع وصف زائد عليه مع اختلافها في هذا الوصف واختلافها في الألفاظ، إذا اكتفى بهذا في تقسيمه فما وجه اعتراضه على النحويين الذين ضموا الصفات إلى الضمائر والأعلام والمبهمات وما يدل على المسمى تحت نوع واحد هو (الاسم) الذي يدل على معنى مجرد عن الزمان وجل أفراده يقبل علامات لفظية متحدة؟!!

سادسا: قرر أن الجزم خاصة المضارع من حيث الصورة الإعرابية(٣).

وهذا اختصاص لفظي للفعل المضارع، فلمَ لمْ يجعله قسما مستقلا من أقسام الكلمة؟ ولا سيما إذا انضم إلى ذلك الاختصاص اللفظي خاصةٌ معنوية للمضارع وهي دلالته على الأزمنة الثلاثة دون أخويه الماضي والأمر.

سابعا: يبدو جليا في تقسيم الدكتور حسان أنه يعتبر في تقسيمه بأشياء صادرها على النحويين، من ذلك أنه:

(١) ينظر السابق صـ٩٧.
(٢) السابق صـ٩٩.
(٣) ينظر السابق صـ ١٠٤، وما بعدها.

أنكر اسمية الضمائر مستندا لعدم قبولها الجر الذي هو خاصة الأسماء قبولا لفظيا، ولم يعتبر بالجر المحلي، مع وقوع الضمائر بعد حرف الجر لفظا، فتعلق بدلالة الجر اللفظي الذي هو الكسرة التي يحدثها العامل ليقطع الصلة اللفظية بين الاسم والضمير حتى يجعل الأخير قسما مستقلا، ومع هذا نراه يجمع بين الماضي والمضارع في علاقة لفظية هي الجزم ــ الذي قرر أنه خاصة لفظية للمضارع ــ ويعتبر بالجزم المحلي في الجمع بين الماضي والمضارع فيقول: "وإن كان الماضي لا يجزم لفظا ولكنه يجزم محلا"(١).

اعتبر بدلالة الفعل على الحدث دلالة تضمنية ليجمع الأفعال الثلاثة بأفرادها تحت نوع واحد(٢)، ولم يعتد بدلالة الصفة على الذات أو المسمى بدلالتها على الموصوف بها.

ثامنا: اعتبر قسما من أقسامه السبعة ما أطلق عليه (الخوالف) وجعل تحتها أربعة أنواع هي: خالفة الإخالة (اسم الفعل) وخالفة الصوت (اسم الصوت) وخالفة التعجب وخالفة المدح والذم، وجعل هذه الخوالف صيغا مسكوكة وهي ما يعرف في اللغة الإنجليزية بالـــ (Idioms) ومن هنا كانت محفوظة الرتبة مقطوعة الصلة بغيرها من الناحية التصريفية(٣)، مع أنها لا تنتظم مبنى ومعنى في إطار خاص بها، كما سيأتي تفصيله في المطلب اللاحق لبيان اسمية الصفة والضمير والظرف.

تاسعا: إعمال التقسيم السباعي لقواعد اللغات الأخرى في النظام الصرفي للغة العربية(٤) .

---

(١) السابق صـ ١٠٦.
(٢) ينظر السابق نفسه الصفحة نفسها.
(٣) اللغة العربية معناها ومبناها صـ ١١٤.
(٤) يراجع في ذلك المبحث الأول من الفصل الثاني من كتاب النظام الصرفي من خلال اللسانيات الحديثة صـ٨٠، وما بعدها.

بوضع التقسيم السباعي للدكتور تمام حسان في مقابلة أقسام الكلمة في اللغة الإنجليزية نرى تأثرا واضحا وتشابها كبيرا بينهما فالكلمة عنده أسماء وصفات وأفعال وضمائر وخوالف وظروف وأدوات(١)، والكلمة في اللغة الانجليزية ثمانية أقسام كالتالي:

Noun	الاسم
Pronoun	الضمير
Adjective	الصفة
Verb	الفعل
Adverb	الحال
Preposition	حروف الجر
Conjunction	حروف العطف
Interjection	كلمات التعجب

فهو قد جمع حروف الجر وحروف العطف في نوع واحد هو الأدوات، ثم وضع كلمات التعجب في قسم الخالفة، والحال في الإنجليزية جعله في تقسيمه بين الظرف والصفة، والاسم والضمير والفعل في تقسيم الدكتور تمام مأخوذة من الإنجليزية بذاتها، وقسّم ما بقي عنده من مفردات العربية التي لا مقابل لها في الإنجليزية بين الخوالف والأدوات.

والصفة في اللغة الإنجليزية مغايرة لما يعنيه الدكتور تمام حسان بالصفة كقسيم للأقسام الستة للكلمة، فهو يعني بها اسم الفاعل وأخواته، أما الصفة عندهم فهي النعت في العربية.

(١) اللغة العربية مبناها ومعناها صـ ٩٠.

والصفة التي عدها قسما مستقلا، اعتبرتها كل اللغات داخلة في الأسماء كما يقول فندريس حيث أدخل الصفة في باب الأسماء واعترض على اعتبارها قسما مستقلا، وعلل ذلك بأنه يمكن تمييز الصفة من الفعل تمييزا واضحا، ويبدو أنهما في الهندية الأوروبية صادران من أصل مشترك، وأنهما في كثير من الحالات يحتفظان بصيغة واحدة(١).

واعتبر بعضهم أن التقسيم الثلاثي الذي اعتمده نحاة العربية عاما في كل اللغات، فجعلوا العربي وغيره في ذلك سواء، فهو بعينه الاحتجاج الذي تقدم ذكره لمذهب سيبويه، لأن الكلام إذا كان مقصوداً به الإبانة عن الضمائر ومحتاجاً إليه للخطاب والمحاورات فكل فريق يخاطب بلغته كخطاب من تأتيه في لغته. وإن كان تقدم في ذلك للعرب حسن بيان، وفضل نظم وحكمة، لما حباها الله عز وجل بذلك تخصيصاً منه وتكرمة، فإذا كان كذلك، كان مرجع ذلك كله إلى أصل واحد، وهذا غير مشكل، وقد اعتبرنا ذلك في عدة لغات عرفناها سوى العربية فوجدناه كذلك، لا ينفك كلامهم كله من اسم وفعل وحرف، ولا يكاد يوجد فيه معنى رابع ولا أكثر منه(٢).

(١) ينظر اللغة لفندريس ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، لجنة البيان العربي القاهرة ١٩٥٠م.

(٢) ينظر الإيضاح في علل النحو صـ٤٥، المؤلف: أبو القاسم الزَّجَّاجي المحقق: الدكتور مازن المبارك، الناشر: دار النفائس – بيروت، الطبعة: الخامسة.

المطلب الثاني

اسمية الضمائر والصفات والظروف

يقول الدكتور تمام حسان:" للاسم بجميع أقسامه المذكورة سمات تدل عليه سواء من حيث المبنى أو من حيث المعنى، فيمتاز بهذه السمات عما عداه من أقسام الكلم"(١).

وتظهر اسمية الضمائر والصفات والظروف التي جعلها الدكتور تمام قسيمات للأسماء ببيان خصائص الأسماء من وجهة نظر صاحب التقسيم السباعي للكلمة وإرداف ذلك بالتدليل على اشتراك الضمائر وأخويها مع الأسماء في جل هذه الخصائص، وذلك عقيب كل جهة عرضها.

ويمكن تلخيص ذلك على النحو الآتي:

١- من حيث الصورة الإعرابية: الاسم يقبل الجر لفظا.

جعل الدكتور تمام حسان قبول نوع خاص من الإعراب اللفظي شرطا لانضمام أفراد التصـــريف إلى قسم من أقسام الكلمة، هذه الصورة الإعرابية التي ارتضاها سمة من سمات مباني التقسيم، وبذلك ينفى اشتراك الضمائر مع الأسماء في الصورة الإعرابية؛ إذ إنها لا تقبل الجر لفظا، فلا تنضم مع الأسماء في خصيصة الصورة الإعرابية(٢).

- وهذا القبول اللفظي ـــــ الذي جعله شرطًا ـــــ مردودٌ عليه بقبوله الجزم المحلي للماضي ليجعله شريك الفعل المضارع في الصورة الإعرابية، فكذلك لنا أن نقول إن الضمائر تشارك الأسماء في الجر وفي دخول حرف الجر، أما دخول حرف الجر فظاهر في قولك: سلمت عليه ونظرت إليكم، وأما الجر الحاصل من

(١) اللغة العربية معناها ومبناها صـ٩٢.
(٢) ينظر السابق.

الإضافة ومن دخول حرف الجر على الضمير فهو جر محلي، فتكون الضمائر أسماء لقبولها الصورة الإعرابية الخاصة بها.

- وكذلك القول في الظروف، فإن غالب الظروف على تقدير حرف الجر (في) تقول لقيت زيدا صباح يوم جميل، وفي صباح يوم جميل، ويقع الظرف مضافا إليه كذلك، فتقول: هذا نورُ صباحٍ ساطع، وهذه شمس مساءٍ صافيةٌ، أما قبول الصفة لتلك الصورة الإعرابية فهو ما يقر به الدكتور تمام حسان حيث يقول: "بعض هذه الظروف قد يسبقه الحرف نحو (منذ متى، ومن أين، وإلى أين، ومن حيثن وإلى حيث)"[1].

فهذه الظروف قد قبلت دخول حرف الجر الذي هو من خصائص الأسماء، وإن لم تقبل الجر لفظا، فقد وقع قبلها حرف الجر كضميمة لفظية خاصة بالأسماء، والصورة الإعرابية الحاصلة تقديرا كالصورة الإعرابية الحاصلة لفظا.

٢- من حيث الصيغة الخاصة:

يستشهد الدكتور تمام حسان على أن للأسماء صيغة خاصة بها تجعلها قسما مستقلا عن الضمائر والصفات والظروف بقول ابن مالك:

وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ إنْ تَجَرَّدَا وَإنْ يُزَدْ فِيْهِ فَمَا سَبْعَاً عَدَا
وَغَيْرَ آخِرِ الثُّلاَثِي افْتَحْ وَضُمْ وَاكْسِرْ وَزِدْ تَسْكِيْنَ ثَانِيهِ تَعُمْ

فهو هنا يعني أن الأسماء اتفقت في المبنى من حيث ورودها على صيغ معلومة في التجرد والزيادة، فالمجرد لا يزيد عن خمسة أحرف، والمزيد لا يتجاوز سبعة، وأن أول الاسم ووسطه مفتوح أو مضموم أو مكسور، وثانيه يكون ساكنا دون أوله؛ إذ لا يُبدأ بساكن، فالأسماء لا تخرج عن هذه الصيغ الخاصة

(1) اللغة العربية معناها ومبناها صـ١٢١.

بها، وكونها لا تخرج عن هذه الصيغ التي حصرها ابن مالك رحمه الله تعالى أمر لا شك فيه؛ إلا أن كون هذه الصيغة سمة من سمات الأسماء التي تميزها عن غيرها فهذا ما لا يُسلّم له؛ إذ إن كثيرا من صيغ الأسماء المذكورة المعروفة يشاركها فيها قسيمها الفعل، وكثير من الأعلام المنقولة تكون على غير هذه الصور، فالسمة التي ادعاها مميِّزةً ليست مانعة من دخول غير الأسماء فيها وليست جامعة لكل أنواع الأسماء؛ فلا تمنع اسمية الصفة أو الضمائر أو الظروف.

٣- من حيث قابلية الدخول في جدول، والجداول ثلاثة أنواع: جدول إلصاق، وجدول تصريف، وجدول إسناد.

والأسماء تقبل الدخول في النوع الأول من الجداول، فيدخل عليها ويلحق بها من الصدور والأحشاء والأعجاز .

وقد وقع الدكتور تمام في إشكال هو أن الصفات تشترك مع الأسماء في هذا الجدول، فجعل عدم دخول الأسماء في واحد من الجدولين الثاني والثالث هو السمة المميزة لها، ليقول إن الصفات وإن قبلت من اللواصق ما تقبله الأسماء من دخول (ال) والإضافة إلى ضمير، إلا أنها تتصـــرف من اسم فاعل إلى اسم مفعول، وهذه مغالطة من جهتين:

الأولى: أن اتفاق الأفراد في كل جهة من جهات المبنى والمعنى ليس شرطا لكونها في قسم واحد ــ ذلك عند الدكتور تمام نفسه ــ فعلى التسليم أن الصفات تدخل في جدول لا تدخل فيه غيرها من الأسماء فإنه يكفي أن تتفق وبقية أنواع الأسماء في جدول واحد.

الثانية: أنه جعل اسم المفعول يتصرف من اسم الفاعل كما يتصـــرف الفعل المضارع من الماضي، والأمر ليس كذلك؛ إذ إن أصل المشتقات واحد، إما أن يكون الفعل أو المصدر، والإجماع واقع على هذين الفعلين.

فإن كان أصل المشتقات الفعل فإن اسم المفعول لا يكون متصرفا من اسم الفاعل بل كل منهما متصرف من الفعل، وعلى هذا سيتفق الفعل المضارع والصفات الخمس والمصدر في جدول التصريف، مما يؤدي بنا إلى وجود اتفاق بين المضارع والصفات الخمس والمصدر في الدلالة على الحدث الذي هو معنى تقسيمي عند الدكتور تمام، وكذلك اتفاق هذه الأنواع كلها في مبنى تقسيمي وهو دخولها في جدول تصريف واحد، وبذلك يكون المضارع واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر نوعا واحدا من أنواع الكلمة لاتفاقهما في مبنى ومعنى تقسيميين، وهو ما لم يقل به أحد من النحاة ولم يقل به الدكتور حسان ذاته.

وإن كان أصل المشتقات المصدر فإن اسم المفعول لا يتصرف من اسم الفاعل فلا تدخل الصفات الخمس جدول التصريف، وتبقى مع الأسماء في جدول الإلصاق فقط، وعليه تكون الصفات الخمس في صف الأسماء في هذا المبنى التقسيمي سواء بسواء.

٤- من حيث الرسم الإملائي: يمتاز الاسم والصفة من هذه الناحية بقبول التنوين إملائيا بالضمتين في حالة الرفع وبالألف والفتحتين في حالة النصب، وبالكسرتين في حالة الجر؛ فإذا وجدت هذه السمات في كلمة فإما أن تكون اسما أو صفة[1]. وكلامه هنا صريح في اتفاق الاسم والصفة في هذا الجانب من جوانب المبنى التقسيمي.

(١) اللغة العربية معناها ومبناها صـ ٩٣.

٥- من حيث اتصالُه باللواصق وعدمه: فالأسماء تقبل أنواعا خاصة من اللواصق كأداة التعريف وضمائر الجر المتصلة وتاء التأنيث وعلامتي التثنية والجمع، والصفات تشارك الاسم في هذه السمات.

وبعد تصريحه باتفاق الصفات الخمس مع ما عدَّه (الاسم) في هذا الجانب يحاول إبعاد الصفات فيقول: "ولكن معنى بعض اللواصق مع الأسماء غير معناها مع الصفات، فالأداة مثلا مع الأسماء معرِّفة، ومع الصفات موصولة".

ولا أسلم له هذا التفريق؛ إذ إن الفارق في معنى اللواصق وليس معنى ما تدخل عليه هذه اللواصق، وقبول اللواصق سمة مبنى لا علاقة له بالمعنى، فغاية ما ينبغي أن نقف عنده هنا أن الاسم والصفة قد اتفقا في جانب من المبنى هو قبول أنواع واحدة من اللواصق، مما يدل على أن الصفة من قسم الأسماء.

٦- من حيث التضامُّ وعدمه: والمراد بالتضام تطلب إحدى الكلمتين للأخرى في الاستعمال على صورة تجعل إحداهما تستدعي الأخرى(١). فيا النداء كلمة مستقلة وليست جزء كلمة، والعلاقة بينها وبين المنادى علاقة التضام.

وهذا المبنى التقسيمي تشترك فيه الصفات والضمائر والظروف مع ما عده (الاسم) فكما تقول يا محمد تقول (يا هو) و تقول (يا طالع الجبل) وتقول (يا مضـــروب زيد) وتقول يا أفضل من علي.

وقد حاول الاحتراز عن هذا التداخل بين ما سماه من أقسام الكلمة؛ فجعل مشاركة الصفات للأسماء في التضام مع حرف النداء من قبيل التوسع، ولجأ إلى أن مجيء الصفة بعد حرف النداء إنما هو على حذف الموصوف، وإذا جاء

(١) هذا تعريفه للتضام، فالإلصاق اتصال جزء كلمة إلى بقية هذه الكلمة، والتضام ما ذكره، وهذا عجيب منه؛ إذ إن ضمائرَ الجرِّ المتصلةَ ـ أي التي تضاف لها الأسماء ـ كما في إضافة (كتاب) إلى الياء في قولك (كتابي) هذه الضمائر ليست جزءا من الكلمة، كيف وقد عده الدكتور تمام قسيما للاسم؟!! إلا إذا كان يعني الجزئية اللفظية.

الضمير بعد حرف النداء فعلى تضمين منادى فقولك (يا أنت) مضمَّن معنى (يا مخاطَبا)، وقولك (يا هذا) مضمن معنى (يا مشارا إليه) وهكذا(١).

أما هذا التضمين في الضمير واسم الإشارة ــ الذي يعتبره من الضمائر ــ وحذف الموصوف قبل الصفة فهو غير منازَع، لكنه لا يؤثِّر في وقوع الضمير والصفة بعد أداة النداء لفظا مما يدل على اتفاقهما مع ما عده (الاسمَ) في هذا المبنى التقسيمي.

ولتستصحب معي كلامه بأن المقصود بنداء الصفة هو الموصوف، وأن الضمير مضمَّنا معنى المخاطب، واسم الإشارة مضمَّنا معنى المشار إليه، نستصحبه لنقد كلامه التالي عن المعنى التقسيمي الذي فصل به ما عده (الاسم) عن الصفات والضمائر وجعله العمدة في اختصاصه عن غيره من الأقسام في تسبيعه، فقال:

٧- "من حيث الدلالة على مسمى: يستدل الدكتور تمام حسان على عدم اسمية الصفات والضمائر والظروف بأن الاسم يمتاز عن جميع الأقسام الأخرى بأنه يدل على مسمى، فعلم الشخص معيِّن للشخص المسمى به، واسم الحدث مسماه هو الحدث، واسم الجنس مسماه الجنس، والميميات مسماها زمان الحدث أو مكانه أو آلته، والاسم المبهم يدل على مسمى غير معين(٢).

يتفق الدكتور تمام مع الصرفيين في كل هذا، لكنه ينطلق بعد ذلك إلى القول بأن الصفة لا تدل على مسمى وإنما تدل على موصوف بالحدث، وأن الضمير لا يدل على مسمى، وإنما يدل على مطلق (حضور أو غيبة)"(٣).

(١) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها صـ ٩٤.
(٢) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها صـ ٩٤ وما بعدها.
(٣) ينظر السابق.

وذلك غير مسلم له بل إن الصفة تدل على مسمى، ومسماها هو الموصوف بالحدث، فهو ذلك الذي اعتبره الدكتور تمام القابلَ لحرف النداء في مبنى التضام، وكذلك للضمير مسمى ومسماه هو الحاضر أو الغائب أو المخاطب أو المشار إليه.

لكن دلالة الاسم المضمر والاسم المبهم على المسمى تكون بقيد أو بواسطة، بخلاف الاسم المظهر، وهو ما يجليه لنا النحويون بتقسيمهم الاسم إلى ثلاثة أقسام (مظهر نحو: زيد ورجل، ومضمر نحو: أنت وهو، ومبهم نحو: هذا، وانحصرت الأقسام في ثلاثة؛ لأنه لا يخلو إما أن يصلح لكل جنس أو لا، الأول المبهم، والثاني إما أن يكون كناية عن غيره أو لا، الأول المضمر، والثاني المظهر والقسم الثاني(١)، فتوسط التكلم أو الخطاب أو الغيبة بين الضمير ومسماه لا يمنع كون الاسم دالا على ذلك المسمى.

أما الظرف فإنه يدل على مسمى كذلك، لكن ومسماه الزمان أو المكان.

ودلالة الظرف على الزمان والمكان مغايرة لدلالة الفعل عليه، فالفعل يدل على وقوع حدث في زمن، أما الظرف فإنه يدل على الزمن دلالة مستقلة عن الحدث والمضي والحالية والاستقبال، فقولي (نهارا) و(صباحا) اسم مسماه هو ذلك الوقت المعروف، وقد قسم العرب قديما الليل والنهار إلى أربعة وعشرين جزءا لكل منها اسمه الذي يسمَّى ظرفا ويسمِّي وقتا محددا، وقد كان لكلّ ساعةٍ من ساعات العرب الأربع والعشـــرين اسم، وقد نقل هذه الأسماء الثعالبيّ فقال: "فساعاتُ النّهارِ: الشُرُوقُ، ثمّ البكورُ، ثمّ الغُدْوَةُ، ثمّ الضُّحَى، ثمّ الهاجِرَةُ، ثمّ الظَهِيرَةُ، ثمّ الرَّوَاحُ، ثمّ العَصْرُ، ثمّ القَصْرُ، ثمّ الأصِيلُ، ثمّ العَشِـــيُّ، ثمّ الغُروبُ. وساعاتُ اللّيلِ: الشّفَقُ، ثمّ الغَسَقُ، ثمّ العَتَمَةُ، ثمّ السُّدْفَة، ثمّ الفَحْمَةُ، ثمّ الزُّلّةُ، ثمّ

(١) ينظر شرح الأزهرية، المؤلف: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد، الناشر: المطبعة الكبرى ببولاق، القاهرة.

الزُّلْفَةُ، ثمّ البُهْرَةُ، ثمّ السَّحَرُ، ثمّ الفَجْرُ، ثمّ الصُّبْحُ، ثمّ الصَّبَاحُ، وباقي أسماء الأوقات تجيء بتكرير الألفاظ التي معانيها متفقة"(١).

فهذه المدد الزمنية هي مسمى لتلك الأسماء التي ذكرها الثعالبي، فعندما أقول (ألقاك فجرا) فإن كلمة فجر اسم دل على مسمى هو ذلك الوقت الذي سيكون محلا زمنيا يقع الحدث فيه، وإذا قلت (لقيتك فجرا) بقيت دلالة (فجرا) على تلك المدة الزمنية التي وقع فيها اللقاء، وتغيرت دلالة الجملة من الحال إلى الماضي بتغير الفعل.

والزمن في الفعل ماض أو حاضر أو مستقبل مرتبط بمايدل عليه اللفظ من معنى، ولكنه في الظرف كناية عن زمان أي أن الزمان هو المعنى المفرد الذي يدل عليه هذا الظرف، كما يدل العلم على مسماه والمصدر على حدث هو معناه ومسماه، ودلالة ظرف المكان على المسمى كدلالة ظرف الزمان على المسمى.

ولو أن النحويين قالوا إن الضمير دال على مسمى متكلم، أو مسمى مخاطب، أو مسمى غائب، والمبهم دال على مسمى موضح بصلة أو بإشارة، والظرف دال على مسمى هو الزمان أو المكان لكان حسنا.

وقد عد النحويون دلالة الاسم على المسمى علة للتقسيم الثلاثي، ونسبوا ذلك لسيدنا علي بن أبي طالب، ذكره السيوطي مسندا إلى أبي الأسود الدؤلي رَضِي الله عَنهُ قَالَ دخلت على أَمِير الْمُؤمنِينَ عَليّ بن أبي طَالب رَضِي الله عَنهُ فرأيته مطرقا متفكرا فَقلت فيمَ تفكر يَا أَمِير الْمُؤمنِينَ قَالَ إِنِّي سَمِعت ببلدكم هَذَا لحنا فَأَرَدْت أَن أصنع كتابا فِي أصُول الْعَرَبيَّة فَقلت إِن فعلت هَذَا أَحْيَيْتَنَا وَبقيت فِينَا هَذِه اللُّغَة ثمَّ أَتَيْته بعد ثَلَاث فَأَلْقى إِلَيّ صحيفَة فِيهَا بِسم الله الرَّحْمَن الرَّحِيم الْكَلَام

(١) فقه اللغة وسر العربية صـ ٢١٥، المؤلف: عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي، المحقق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى.

كُله اسْم وَفعل وحرف فالاسم مَا أنبأ عَن الْمُسَمّى وَالْفِعْل مَا أنبأ عَن حَرَكَة الْمُسَمّى والحرف مَا أنبأ عَن معنى لَيْسَ باسم وَلَا فعل(١).

فانظر كيف فرق سيدنا علي بين الاسم وغيره على أساس الدلالة على المسمى بقوله: (الاسم ما أنبأ عن المسمى) هذا الإنباء بواسطة أو بغير واسطة، فالوقوف عند حد الدلالة على ذات المسمى أو معناه، وجعل في مقابلة هذا المعنى ما يدل عليه الفعل من الحركة القائمة بالمسمى، ثم الحرف ما سوى هذين المعنيين.

فالمسمى عند الصرفيين لا يقتصر على ما ذكره الدكتور تمام حسان، ومع ذلك فإنهم لم يغفلوا عن عدم تساوي الصفة في دلالتها على المسمى كدلالة (زيد) على المسمى به، فهذا الزجاجي يبين المراد بالاسم فيقول: "المخَاطب والمخاطِب والمخبَر عنه والمخبَر به أجسام وأعراض تنوب في العبارة عنها أسماؤها، أو ما يعتوره معنى يدخله تحت هذا القسم من أمر أو نهي أو نداء أو نعت أو ما أشبه ذلك مما تختص به الأسماء، لأن الأمر والنهى إنما يقعان على الاسم النائب عن المسمى، فالخبر إذاً هو غير المخبر والمخبر عنه وهما داخلان تحت قسم الاسم"(٢).

وبذلك يسقط ما استند إليه الدكتور حسان لفصل الضمائر والصفة واسم الإشارة عن قسم الأسماء إلى أقسام أخرى، وتثبت اسمية الضمير والصفة وفق قواعد الدكتور تمام؛ لدلالتهما على المسمى.

٨- من حيث الدلالة على حدث: دلل الدكتور تمام حسان بهذا المعنى التقسيمي على دخول المصدر في الاسمية وخروج الصفة والفعل عنهما، وذلك

(١) ينظر سبب وضع علم العربية صـ٣٤، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المحقق: مروان العطية، الناشر: دار الهجرة - بيروت / دمشق، الطبعة: الأولى.
(٢) الإيضاح في علل النحو صـ٤٢.

بأن جعل دلالة المصدر على الحدث كدلالة العلم على مسماه، وأما دلالة الصفة على الحدث فهي دلالة على الموصوف بالحدث، ودلالة الفعل على الحدث فهي دلالة على اقترانه بزمان معين(١).

ودلالة المصدر على الحدث ليست كدلالة الاسم العلم على المسمى؛ إذ بالعلم يتشخص المسمى وبالمصدر لا تشخيص ولا تعيين، بل هو دال على معنى، وهذا المعنى هو الدلالة على الحدث، وذلك ما فرق به النحاة بين الاسم والفعل، فكل من الاسم والفعل دال على الحدث، والفارق بينهما وجودُ اقتران الحدث بالزمان في الفعل وعدمُ وجود هذا الاقتران في الاسم، فإذا فرق الدكتور حسان بهذا بين الاسم والفعل فقد وافق النحاة.

وانتفاء الاقتران بين الزمان والحدث حاصل فيما ادعاه (الاسم) وفيما عده قسيما للاسم والفعل من الصفة والضمير والظرف، فكلها تدل على معنى غير مقترن بزمان، أما الحرف عندهم فدلالته على المعنى خارجة عن ذاته، فمعناه لا يظهر في نفسه.

وبذلك تكون الدلالة على المعنى والزمن هي الجانب المعنوي الذي هو أحد أساسي تقسيم النحويين للكلمة، وجعْل المعنى أساسا إجماليا للتقسيم أولى من التفريق بالدلالة على معنى الحدث المجرد والدلالة على معنى الموصوف بالحدث، لأن ذلك سيفتح بابا غير منضبط للأقسام، فالصفة في تقسيمه خمسة أنواع يختلف كل نوع منها عن الأخريات مبنى ومعنى، فلكل منها صيغة خاصة بها ولكل منها مدلول خاص بها(٢)، فالصفة المشبهة باسم الفاعل ما صيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف به دون إفادة معنى

(١) ذلك مفهوم كلامه، ينظر اللغة العربية معناها ومبناها صـ ٩٥.
(٢) اللغة العربية معناها وبناها صـ ٩٩.

الحدوث[١]، واسم الفاعل يدل على الموصوف بالقيام بالحدث، واسم المفعول يدل على الموصوف بقيام الحدث به، واسم التفضيل يدل على المفضل في الاتصاف بالحدث، وهكذا تتعدد الأقسام وتتزايد بما يجعل الأمر زائدا بكثير عن التقسيم السباعي الذي اقترحه الكتور تمام، أو بمعنى أوضح يؤدي اقتراح الدكتور حسان إلى عدم انضباط التقسيم.

فالأولى اعتبار المعنى من حيث ظهوره في نفس الكلمة أو عدم ظهوره في نفسها، واقتران هذا المعنى بأحد الأزمنة الثلاثة وعدم اقترانه، وبضميمة هذا إلى بعض ما اقترحه الدكتور حسان من مباني التقسيم من حيث الصورة الإعرابية والصيغة الخاصة والاتصال باللواصق والتضام، وهو ما وضحه العلماء بعلامات الاسم وعلامات الفعل يتضح انضباط أساس التقسيم الثلاثي للنحاة على أساسي المبنى والمعنى، وعدم انضباط تقسيم الدكتور تمام حسان.

٩- من حيث التعليق، ويعني به العلاقات النحوية التي تربط بين مفردات الجمل في الكلام العربي، كالإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية، وهذا المعنى غير خاص بالأسماء، بل تشاركها فيه الصفات والظروف والضمائر، وهذا ما قرره الدكتور تمام نفسه، فيكون هذا المعنى التقسيمي دليلا على اسمية الظروف والضمائر والصفات.

وقد اعتد النحويون بهذا المعنى التقسيمي في ذكر أنواع الكلمة، فقد وجّه المرادي وغيره انحصار الكلمة في الأقسام الثلاثة بأن الكلمة إن لم تكن ركنا للإسناد فهي الحرف وإن كانت ركنا له، فإن قبلته بطرفيه فهي الاسم، وإلا فهي الفعل[٢].

---

(١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ٢٤٦/٢، المؤلف: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الأولى.

(٢) ينظر توضيح المقاصد والمسالك ٢٧١/١، بشرح ألفية ابن مالك، المؤلف : أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان،

وبعد الانتهاء من عرض ما طرحه الدكتور تمام من مسوغات فصل الصفة والظرف والضمير عن الاسم، وبيان عدم انضباط ذلك الطرح بقي أن نذكر ما ذكره هو من إسقاط كل هذه الاعتبارات والإبقاء على جانبين اثنين فقط رأى هو اختصاص الاسم بهما فقال:"مما تقدم عرفنا أن الأسماء ذات سمات تشترك فيها مع الصفات أحيانا ومع الضمائر أحيانا أخرى ومع الظروف في بعض الحالات، مما قد يثير التساؤل حول جدوى إفرادها بقسم خاص ليست الصفات منه ولا الضمائر ولا الخوالف ولا الظروف، ولكننا رأينا تحت رقم ٢ أن الأسماء تمتاز بصيغ خاصة، وتحت رقم ٧ أنها تنفرد بالدلالة على (مسمى)(١).

وقد نقدت كلامه في هذين الجانبين وبينت عدم انفراد ما ادعاه (الاسم) بهذين الجانبين، فظهر عدم صحة فصل الضمير والصفة والظرف عن الاسم، ويكون النوع الأول الأسماء متضمنا ثلاثة أقسام أخرى من أقسامه السبعة؛ ويتبقى ثلاثة أقسام أخرى هي (الفعل والخالفة والأداة) لا خلاف معه في كون الفعل قسيما للاسم.

وفيما يلي دراسة لقسم الخوالف في تقسيمه السباعي لنرى إن كانت تستحق أن تبقى قسيمة للاسم والفعل والحرف فتكون الأقسام أربعة، أم أنها ستكون بين الأقسام الثلاثة فيهوي ذلك القسم مشاعا بين الأسماء والأفعال والحروف كما كان من أمر الصفات والضمائر والظروف اللواتي ظهر جليا كونها تحت الاسم كما قرره علماء تراثنا اللغوي الجليل.

أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، الناشر : دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، وشرح الأزهرية للشيخ خالد الأزهري صـ٦.

(١) اللغة العربية معناها ومبناها صـ٩٦.

المطلب الثالث

خوالف التقسيم السباعي عرض ونقد

عرّف الدكتور تمام حسان الخوالف بأنها: كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية، أي في الأساليب التي تستعمل للكشف عن موقف انفعالي ما والإفصاح عنه، وذكر أنها أربعة أنواع: **خالفة الإخالة (اسم الفعل)**

١- خالفة الصوت (اسم الصوت)
٢- خالفة التعجب (صيغة التعجب)
٣-خالفة المدح أو الذم (فعلا المدح والذم).

وذكر أنها من حيث استعمالها قريبة الشبه بما يسمونه في اللغة الإنجليزية (Exclamation)(١)، ونسبها مرة أخرى إلى ما يسمى في اللغة الإنجليزية (effective language)(٢).

- **نقد دعوى اتفاق الخوالف في معاني التقسيم ومبانيه**

قرر الدكتور تمام حسان كما سبق أن كل قسم من الأقسام السبعة التي اقترحها ينبغي أن يختص بجانب من المعنى وجانب من المبنى لا يشاركه فيه غيره، وأن تحت هذا القسم أنواعا من الأفراد التي تتمايز بجوانب من معاني التصريف ومبانيه، لكن ضابط التقسيم يوجب اتفاق هذه الأفراد في خصيصة القسم من المعنى والمبنى.

وكان مما عده قسما مستقلا هذه الخوالف التي ذكر لها معنى جمليا واحدا تلتقي فيه وتستقل به عن الأسماء والأفعال، فقال: "جميع الجمل المركبة من

(١) اللغة العربية معناها ومبناها صـ١١٣.
(٢) السابق صـ١١٦.

الخوالف وضمائمها جمل إفصاحية إنشائية، وبهذا تختلف الخوالف عن بقية أقسام الكلمة"[١].

- **تباين الخوالف الأربعة من حيث المعنى**

لما كان القسط المشترك الذي جمع به الدكتور تمام حسان هذه الأنواع تحت عنوان الخالفة هو أن لهذه الخوالف طبيعة الإفصاح عما تجيش به النفس[٢].

فإن لنا اعتبار ذلك المعنى الذي تجيش به النفس هو المسمى لأسماء الأفعال وأسماء الأصوات، وهو الحدث الذي يدل عليه فعل التعجب وأفعال المدح والذم؛ وحيث إن الدلالة على المسمى هي العماد الذي يضم به الدكتور تمام حسان الكلمة تحت قسم الأسماء، فإن أسماء الأفعال والأصوات تخرج من قسم الخوالف لتنضم إلى قسم الأسماء.

وببيان دلالة أفعال التعجب والمدح والذم على الزمن مع الحدث تثبت فعليتها، وأنها ليست مغايرة لبقية الأفعال.

كذلك لا يصح الاستناد إلى جانب التعليق للتدليل على عدم فعلية أفعال التعجب والمدح والذم ، لأنها تقع مسندة ولا يسنَد إليها مما يقوي فعليتها لا مخالفتها للأفعال، ولا يقدح في فعليتها كونها لا توصف بتعد ولا لزوم كما يرى الدكتور تمام حسان؛ لأن (كان) وأخواتها لا توصف بتعد ولا لزوم، ولم يسقط ذلك عند أحد فعليتها.

- **تباين الخوالف الأربعة من حيث المبنى**

أما من حيث المبنى فإن هذه الأنواع الأربعة لا تتفق في مبنى تقسيمي واحد فلا هي على صيغ واحدة، ولا تلصق بها أدوات واحدة، ولا تأتي مع ضمائم

(١) اللغة العربية معناها ومبناها صـ ١١٨.
(٢) ينظر السابق صـ١١٦.

واحدة، بل إن صيغة المدح والذم (نعم وبئس) من حيث الإلصاق تشارك الفعل الماضي؛ إذ تلصق بها تاء التأنيث، وكذلك تلصق نون الوقاية وضمائر النصب المتصلة بصيغة (ما أفعل)، مما يقوي القول بفعليتها من حيث البنية، وذلك ما أقر به الدكتور تمام حسان نفسه[1].

وما عده الدكتور تمام حسان ضمائمَ للخوالف ليس كذلك؛ إذ لو كانت (ما) التي مع (أفعل) التعجب ضميمة دالة على دخول الأنواع الأربعة من الخوالف تحت قسم واحد يكون قسيما للأسماء والأفعال لوقعت هذه الضميمة مع واحد من كل نوع من أنواع الخوالف ولو مرة واحدة، وليس الأمر كذلك، فلا تدخل (ما) على (أسماء الأفعال) ولا (أسماء الأصوات) ولا (فعلي المدح والذم) فهي لا تدخل إلا على أحد فعلي التعجب وهو (أفعَل) ولا تدخل على الفعل الآخر(أفعِل به)، فاعتبارها ضميمة تكافئ تضام الفعل مع (قد وسوف ولم ولن ولا الناهية) مغالطة، فإن قد تدخل على الماضي والمضارع و(لا) تدخل على كل الأفعال المضارعة وكذلك (سوف ولم ولن).

بهذا يثبت أن الأنواع الأربعة التي أدخلها الدكتور حسان تحت قسم سماه (الخوالف) لا تنتظم في إطار واحد من المبنى أو المعنى فإما أن يأخذ برأي من آراء النحويين في كل نوع من هذه الأنواع فيدخل (نعم وبئس) في الأسماء أو الأفعال وكذلك في التعجب، ويقبل اسمية أسماء الأفعال وأسماء الأصوات، وإما أن يعتبر كل واحد منها قسما مستقلا من أقسام الكلمة وهو ما لا نقبله وما لم يقل به أحد حتى صاحب اللغة العربية معناها ومبناها.

(1) ينظر السابق صـ ١١٨.

الخوالف بين الاسمية والفعلية

بعد بيان عدم انتظام الأنواع الأربعة لما أطلق عليه الدكتور تمام حسان (الخوالف) تحت نوع واحد، وأنها لا تنتظم متفقة في معاني التقسيم ومبانيه بالطرح الذي قدمه صاحب التقسيم السباعي للكلمة، نضع الآن كل نوع من هذه الأنواع في بابه النحوي الذي ارتضاه له النحويون فيما اتفقوا فيه، وأذكر الخلاف فيما اختلفوا فيه مع ترجيح ما أراه.

١- اسم الفعل (خالفة الإخالة)

زعم الدكتور تمام حسان أن النحاة اعتبروا اسم الفعل ثلاثة أقسام دون سند من المبنى أو المعنى، وأنه يستحق أن يقف في قسم مستقل عن الأسماء والأفعال مكافئا لهما.

وقد اختلف النحاة في أسماء الأفعال، **فرأى جمهور البصريين** أنها أسماء قامت مقام الأفعال؛ لأنها لا تتصرف تصرف الأفعال بحيث تختلف أبنيتها لاختلاف الزمان، ولا تصـــرف الأسماء بحيث يسند إليها إسنادا معنويا فتقع مبتدأ وفاعلا، وبهذا فارقت الصفاتِ كأسماء الفاعلين والمفعولين.

وقال جمهور الكوفيين: هي أفعال لأنها تدل على الحدث والزمان، كل ما في الباب أنها جامدة لا تتصرف.

وقال أبو جعفر بن صابر: هي نوع خاص من أنواع الكلمة، فليست أفعالا وليست أسماء وليست حروفا، وأطلق عليها اسم الخالفة، وهو أول من أطلق هذا الاسم، ويقصد أبو جعفر بالخالفة ما دل على فعل معين وتضمن معناه وزمنه وعمله(١).

(١) ينظر تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد لشرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ٢٧/١، الناشر: دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة العشرون.

والذي أراه راجحا أن هذا النوع الذي اعتبره أحدَ أفراد الخالفة وسماه (الإخالة) ما هو إلا اسم له مسمى، فباعتبار تقسيم الدكتور تمام حسان تدخل أسماء الأفعال قسم الأسماء من بابه الواسع، أما دلالتها على مسمى فهو متحقق، فإن مشاهدا لجهاز التلفاز إذا لم يكن يعرفه ثم أشرنا إليه باسم تلفاز أو أي اسم آخر، لصار هذا الجهاز الذي نشاهد عليه ما يبث في قنواته المتعددة مسمى لكلمة (تلفاز)، وإذا شاهد أحد على شاشة الجوال شارة موقع مشاهدة المقاطع المصورة (اليوتيوب) وسألَنا ما هذا لقلنا له (هذا اسمه يوتيوب) ثم شرحنا له طبيعة هذا الموقع وكيفية استخدامه، ولصارت كلمة (يوتيوب) اسما لمسمى يتصوره، بمعنى أنه إذا أطلقت هذه الكلمة وقع في نفس المستمع معنى هو هذا المسمى، وعلى ذلك فإن كلمة (أفّ) معبرة عن معنى حدث يقع من ناطق بتلك الكلمة، فإذا سمعها منك المخاطَب دلت له على مسماها وهو الفعل (أتضجر) وكذلك إذا قلت لأحدهم (صه) أو شتان.

والفارق بين (شتان) وبين (افترق) في الدلالة كالفارق بين الاسم والمسمى، ولا يعد المسمى شرحا للاسم، بل الثاني يدل على الأول ليس إلا.

وقد نسب الدكتور تمام حسان الخوالف كلها إلى الأساليب الإنشائية، ومثل باسم الفعل لذلك فقال: "كل الخوالف تدخل في الأسلوب الإنشائي، وتبدو شديدة الشبه بما يسميه الغربيون (affective language) فالفرق بين (شتان زيد وعمرو) وبين (افترق زيد وعمرو) كالفرق بين الإنشاء والخبر..... ومثلُ ذلك الفرقُ بين (أوه) وبين (أتوجع)؛ فلو أنك أحسست بألم مفاجئ فقلت (أوه) لحق على الناس أن يسرعوا إلى نجدتك، ولكنك لو قلت في الموقف نفسه (أتوجع) لسألك السامع مم تتوجع، ولم يخف إلى نجدتك؛ لأن ما قلته خبر مجمل يحتاج إلى تفسير ويحتمل بعده استفهاما، وليس إنشاء يتطلب استجابة سريعة"(١).

(١) اللغة العربية معناها ومبناها صـ١١٦.

ونسلم له أن (أوه) لا تساوي (أتوجع) في الدلالة على الألم، لكن هذا لا يقطع ما بينهما من النسبة في المعنى، فاسم الفعل دال على معنى الفعل حدثا وزمانا، وفيه نوع مبالغة في المعنى، ولا يخرجه هذا عن دلالته على الخبر إلى كونه إنشاء، ولنا أن نسأل الدكتور تمام، إذا كانت الخوالف إنشاء وليست خبرا، فأي نوع من الإنشاء هي؟!!

والذي أوجد هذا الفارق بين (أوه) و (أتوجع) الاستعمال وليس اللفظ أو الصيغة، حيث إن قرينة العادة تدل على أن التأوه إشارة إلى وجع ألم بالشخص بصورة أفقدته النطق أو كادت، كل ذلك يدل على اتفاق الكلمتين في الإفصاح عن معنى التألم وفي طلب النجدة أو المساعدة، إلى أن في التأوه مبالغة.

وذلك كالفارق بين النداء والاستغاثة، فإن فقولي: (يا محمد) تدل على ندائي له طلبا لأمر ما، أما قولي (وا محمداه) فإنها وإن كانت أسلوب نداء إلا أنها تعبر عن طلب إغاثة وتفصح عن هذا المعنى بهذا التركيب، وإلا فإن أسلوب الاستغاثة جدير بدخول قسم الخوالف الذي اقترحه الدكتور تمام حسان متابعا في جزء منه لأبي جعفر بن صابر.

وإن السامع لقولي (أوه) كالسامع لقولي (أتوجع) في استلزام الكلمتين وجود استفهام عنده عما يوجعني أو ما أتأوه منه، وكذلك في دلالة كل منهما على طلب المساعدة أو الإسعاف، فقولي (أتوجع) لا يخلو من طلبي أن يسعفني المستمع، لكن هذا لا يجعل لفظ أتوجع إنشاء، ولا يخرجه عن كونه إخبارا بتألم صاحبه، وكذلك (أوّه).

أما من حيث الصيغة الخاصة، فإن أسماء الأفعال منها القياسي الذي له أوزان وصيغ خاصة كـــ (نزالِ وضرابِ) بمعنى : انزل واضرب، ومنها

السماعي كـــ (صه وهيهات) فالأول كالعلم المنقول او اسم الفاعل واسم المفعول الذي دلَّلت على اسميتهما، والثاني كالعلم المرتجل المتفق على اسميته.

ودلالة اسم الفعل على مايدل عليه الفعل من الزمان واضحة، فإن (أفٍّ) تدل بلفظها على وقوع التضجر في الزمن الحاضر، و(هيهات) تدل على وقوع البعد في الزمن الماضي، و(صه) تدل على طلب السكوت في زمن ما بعد التكلم، وأسماء الأفعال لا تتصرف تصرف الأفعال، بل يعبر عن بعضها بما يدل على أنها معنى يقع في زمن معين، فنقول (تأفف زيد ويتأفف ولا تتأفف) و (تأوه عمر ويتأوه ولا تتأوه) فالتأفف والتأوه معنيان دل عليهما كلمة (أف وأوه).

واسم الفعل (رويد) يَجِيء على أَربَعَة أوجه يكون اسما للفِعْل وَصفَة وَحَالا ومصدرا، فَالْأول نحْو (رويد زيدا) أَي أمهله، وَالصّفة (نحْو سَار سيرا رويدا) أَي مترفقا، وَالحَال نَحْو (دخل القَوْم رويدا) أَي دخلُوا متمهلين[1]، فهذه المعاني المختلفة يدل عليها لفظ واحد هو (رويد) مما يدل على اسمية هذا اللفظ، وأن قولك: (رُوَيْدَ زيدا) اسم لقولك: أَرْوِدْ زيدا[2].

وبهذا أرى اسمية أسماء الأفعال وعدم صحة انفرادها في قسم الخوالف الذي ادعاه الدكتور تمام حسان متابعا أبا جعفر بن صابر.

٢- اسم الصوت (خالفة الصوت)

يقال في خالفة الصوت ما قيل في خالفة الإخالة، فهي أسماء مسماها الصوت الذي تدل عليه إذا قيلت، وما ذكره من أمثلة يصدق على بعضها أنها أسماء أفعال، فـــ (بِس) للقطة و(هلا) لزجر الخيل وكذلك أصوات دعوة الحيوان، كلها

(١) الجمل في النحو للخليل صـ٣٣٨، المؤلف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، المحقق: د. فخر الدين قباوة، الطبعة: الخامسة.
(٢) الكتاب ٢٤١/١، المؤلف: عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، الملقب بسيبويه، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة.

أسماء لمسميات أفعال (ازدجر أو ابتعد أو أقبِل) وكذلك حكاية الأصوات مثل (هأ هأ) لحكاية الضحك، فإنها اسم فعل بمعنى (أضْحكُ).

٣- **صيغة التعجب (خالفة التعجب)**

ضم الدكتور تمام حسان صيغة التعجب إلى قسم الخوالف الذي اعتبره قسيما لستة أقسام للكلمة، واعتبر أن (أفعل) في قولك (ما أفعله) منقولة من (أفعل) التفضيل، ثم صارت صيغة مسكوكة للدلالة على انفعال وتأثر.

أما النحويون فقد اختلفت كلمتهم في (أفعل) في التعجب، **فذهب الكوفيون** إلى اسميته، **وذهب البصريون** إلى فعليته.

أما الكوفيون فاستدلوا بدليل سلب ودليل إيجاب، أما السلب فهو عدم تصـــرفه، والتصرف عندهم من خصائص الأفعال، وهو ما سلب به الدكتور تمام حسان الفعلية عن صيغتي التعجب.

وأما دليل الإيجاب فهو قبوله التصغير الذي هو من خصائص الأسماء، وذلك في قول الشاعر:

يَامَا أُمَيْلِحَ غِزْلَانًا شَدَنَّ لنَا مِنْ هَاؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ(١)

---

(١) البيت من بحر البسيط للعرجيّ في ديوانه صـ ١٨٣، ديوان العرجيّ برواية أبي الفتح عثمان بن جني، شرحه وحققه خضر الطائي ورشيد العبيدي، الناشر الشركة الإسلامية للطباعة والنشر المحدودة - بغداد - العراق، الطبعة الأولى سنة ١٣٧٥هـ، ١٩٥٦م، وقيل: لمجنون ليلى،ولم أقف عليه في ديوانه، ديوان الفرزدق شرح وضبط وتقديم الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م، وقيل: لغيرهما.
(شدنّ) أصلُه قولهم: شدن الضّبي يشدن شدونًا: إذا قويَ، وطلع قرناه واستغنى عن أمّه. و(هؤلياء) : تصغير هؤلاء، (والضَّالُ) : شجر السّدر البريّ، و(السَّمُرُ) : شجر الطّلح، والشّاهد فيه قوله: (أُميلح) استدل به الكوفيّون على أنّ صيغة (أفعل) في التّعجُّب اسم؛ حيث صغر الشاعر (أَمْلَح)، والتّصغير من خصائص الأسماء.
وردّه البصريّون بما ذكرته في دراسة المسألة ردا للقول باسمية (أفعل) في التعجب والقول بكونه من الخوالف كما هو رأي الدكتور تمام حسان، ينظر شرح الرضي على شافية ابن الحاجب ٨٣/٤، المؤلف: محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (المتوفى: ٦٨٦هـ) تحقيق محمد نور الحسن - محمد الزفزاف - محمد محيى الدين عبد الحميد - المدرسون في تخصص كلية اللغة العربية،

فأميلح: تصغير أملح.

وأما البصريون فقد استدلوا باتصال نون الوقاية به، ولا تتصل بالاسم إلا شذوذا.

والراجح فعليتُه لأمور:

الأول: أنه يدل على الزمان الماضي؛ لأنه لا يُتعجَّب إلا من شيء مضى.

الثاني: دلالته على حدث هو التعجب.

الثالث: قبوله نون الوقاية.

وهذه الثلاثة وفق قواعد الدكتور تمام حسان في نسبة الكلمة إلى قسم الأفعال، فإن معنى إتيان الزمان عنده على مستويين:

أحدهما: صرفي، وهو أن تدل الكلمة بصيغتها على الزمن الماضي.

والآخر: نحوي، وهو أن يدل السياق على الزمن الماضي(١).

فـ (أفعل) في التعجب دالة على الزمن الماضي صرفيا ونحويا، أما على المستوى الصرفي فإن وزن (أفعلَ) مفتوح الآخر دال على وقوع الفعل في الزمن الماضي، فنقول (أكرمَ زيد عليا، وأسرعَ عمرو في مشيته)، ولعل هذا ما جعل بعض البصريين يستدل على فعلية (أفعل) في التعجب بأنه مفتوح الآخر.

الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب صـ ٨٩٤، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف المشهور بابن هشام الأنصاري، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة السادسة، الأشموني ٢٦٤/٢.

(١) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها صـ ١٠٤.

أما على المستوى النحوي فإن التعجب من أمر، أو ما سماه الدكتور تمام حسان (الإفصاح عن معنى التعجب) لا يكون إلا من شيء وقع قبل زمن التكلم، وهل يَتعجَّب الإنسان أو يُفصِح عن انفعال من شيء لم يقع؟

وأما الحدث الذي يدل عليه (أفعل) فهو التعجب عند النحويين، أو الإفصاح عند الدكتور تمام حسان.

كذلك قبول الفعل نون الوقاية هو من الإلصاق الذي جعله الدكتور تمام حسان دليل المبنى في انضمام الكلمة إلى قسم من الأقسام.

أما تصغيره في قول الشاعر: (يا ما أميلح...) فإنما صُغِّر لفظ الفعل لمشاكلته اسم التفضيل لفظا ومعنى، أما المشاكلة اللفظية فظاهرة، وأما المشاكلة المعنوية فلأن كلا منهما دال على التفضيل والمبالغة، فقوله: (ما أملح غزلانك) كقولك: (غزلانك أملح الغزلان) تفضيلا لها على غيرها ومبالغة في مدحها بالملاحة، فصغر (أملح) في قوله: (ما أميلح غزلانا) حملا له على معنى: (غزلانك أميلح الغزلان)، ويقوي هذا ما ذكره الدكتور تمام حسان من أن (أفعل) في التعجب منقول من (أفعل) التفضيل(١).

ومما خرَّجوا به تصغير فعل التعجب أنه أشبه الأسماء؛ لأنه لا يتصرف كما أن الأسماء كذلك؛ فلذلك صحح، فقيل: "ما أقومه" وأنت لا تقول: "أَقْوَمَ زيد عمرا" في معنى "أقامه"، ومن هنا لحقه التحقير كما يلحق الأسماء في قولهم: "ما أميلحه، وما أحيسنه(٢).

(١) ينظر السابق صـ ١١٤.
(٢) ينظر المنصف صـ٣١٦، شرح كتاب التصريف، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني، الناشر: دار إحياء التراث القديم، الطبعة: الأولى في ذي الحجة سنة ١٣٧٣هـ.

وأما الاستدلال بعدم تصرفه على اسميته أو على كونه ليس باسم ولا فعل كما فعل الدكتور تمام حسان، فإنه يجاب عنه بإجماع النحويين على أن (ليس، وعسى) فعلان، ومع هذا فإنهما لا يتصرفان، فعدم التصـــرف لايسلب الفعلية عن فعلي التعجب كما لم يسلبها عن (عسى وليس).

أما علة عدم تصـــرف فعل التعجب فلأحد وجهين:

الأول: أنهم لما لم يَضَعُوا للتعجب حرفًا يدل عليه جعلوا له صيغة لا تختلف؛ لتكون أمارة للمعنى الذي أرادوه، وأنه مُضَمن معنى ليس في أصله.

والثاني –وهو أدقُّ–: أنهما لم يتصـــرفا لأن المضارع يحتمل زمانين الحال والاستقبال، والتعجب إنما يكون مما هو موجود مشاهد، وقد يتعجب من الماضي، ولا يكون التعجب مما لم يكن، فكرهوا أن يستعملوا لفظًا يحتمل الاستقبال؛ لئلا يصير اليقين شكًا[1].

فهذا (أفعل) في التعجب فعل باعتبار المبنى وباعتبار المعنى، فلا يصح إدخاله في القسم الذي اقترحه الدكتور تمام حسان تحت اسم الخوالف.

٤- فعلا المدح والذم (خالفة المدح أو الذم).

اعتبر الدكتور تمام حسان فعلي المدح والذم في قسم مغاير للأسماء والأفعال، وهو ما أطلق عليه الخالفة[2].

أما النحويون فقد اختلفت كلمتهم في (نعم وبئس) المستعملتين في أسلوب المدح والذم، فالبصـــريون على فعليتهما، والكوفيون على اسميتهما.

(١) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١١٢/١، المؤلف أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة الأولى.
(٢) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها صـ١١٣ وما بعدها.

استدل الكوفيون على مذهبهم بدخول حرف الجر عليهما، كقول العربي عندما بُشِّـــر بالأنثى: "والله ما هي بنعم الولد، نصرها بكاء وبرها صدقة"(١)، وقولهم: "نِعْمَ السَّيْرُ على بِئْسَ العَيْرُ" (٢).

واستدل البصريون بدخول تاء التأنيث عليهما، كقولك: نعمت الفتاة هند، وبئست المرأة أم جميل، وأجابوا على ما استدل به الكوفيون بأن دخول حرف الجر إنما هو على موصوف محذوف، ومنه قول الشاعر:

وَاللهِ مَا لَيْلِي بنَامَ صاحبُهْ (٣)

والتقدير والله ما ليلي بليل مقول فيه نام صاحبه، فكذلك يكون التقدير هنا(٤).

---

(١) قال ابن الشّجريّ: "وقال أبو بكر محمد بن القاسم بن بشّار الأنباريُّ: سمعتُ أحمد بن يحيى يحكي عن سلمة بن عاصم، عن الفرّاء: أنّ أعرابيًّا بُشِّر بابنةٍ وُلِدت له، فقيل له: نِعْم الولدُ هي! فقال: واللهِ ما هي بِنِعْمَ الولدُ، نَصْرُها بُكاءٌ، وبِرُّهَا سَرِقَةٌ" أمالي ابن الشجري ٤٠٥/٢، المؤلف: ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري، المحقق: الدكتور محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى.

(٢) ينظر أمالي ابن الشجري ٤٠٥/٢، أسرار العربيّة صـ٩١، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، الأنباري، الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة الأولى، الإنصاف ٨٢/١.

(٣) البيت من بحر الرجز المشطور، وبعده:
وَلاَ مُخَالِطِ اللَّيَانِ جَانِبُهْ
واختلف في قائله، فقيل مجهول ونسبه بعضه لأبي خالد القناني، اللغة: المخالط: المعاشر. الليان: ضدّ الخشونة.
المعنى: يقسم بأنّه لم يعرف النوم في هذه الليلة، وجانبه لم يعرف اللّين أيضًا، والشاهد فيه قوله: (بنام صاحبُه) فهو عند البصريين دليل على فعلية (نعم وبئس)، حيث جاز دخول حرف الجر على الفعل لفظا، وهو داخل على موصوف محذوف، والتقدير: بمقول فيه: نام صاحبُه، أو ما ليلي برجل نام صاحبه، ثمّ حذف الموصوف.وقيل إنّ (نام صاحبه) علم منقول عن جملة، ينظر شرح أبيات سيبويه ٢/ ٤١٦، المؤلف: يوسف بن أبي سعيد السيرافي، المحقق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرءوف سعد، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين صـ٢٧٩، المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، المحقق: د. عبد الرحمن العثيمين، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الأشموني ٢٧٦/٢.

(٤) ينظر الأشموني ٢٧٦/٢، الصبان ٣٩/٣.

ونرى أن المدرستين قد اتفقتا في نسبة هاتين الكلمتين إلى موضعهما من أقسام الكلمة على أنهما لا يخرجان عن الاسمية والفعلية.

وكذلك فإن كلا من البصـــريين والكوفيين قد اعتمدوا في نسبة هاتين الكلمتين إلى أحد أقسام الكلمة على علامة لفظية، البصريون باتصال تاء التأنيث بهما، والكوفيون بدخول حرف الجر عليهما، وهذا مراعاة منهم للمبنى.

كذلك اتفق أصحاب المدرستين على أن (نعم وبئس) جامدان.

بقي أن ننظر في دلالة الكلمتين عند كل منهما لنضم المبنى إلى المعنى.

اتفق البصريون والكوفيون على أن قولك (نعم الرجل زيد) دال على إفادة مدح زيد، فلو استبدلنا هذا الأسلوب بقولنا: مدحت زيدا، لكان المعنى صحيحا، مع ما بين الدلالة المستقاة من القولين من بون شاسع، إذ إنك لو اعتبرت (ال) في قولك (نعم الرجل) للعهد أفاد مدح كل الرجال ثم إذا قلت بعده (زيد) تكون قد خصصت زيدا من جنس الرجال بالمدح، فزدت على مدحه مدحا، ولو اعتبرت (ال) للجنس فكأنك قلت اجتمعت كل صفات الرجولة في زيد، وكل ذلك دال على المبالغة في مدح زيد بخلاف قولك (مدحت زيدا).

مما يَجعل (نعم وبئس) دالتين على الحدث المقترن بزمان، وقد قبلتا علامة الفعل من (التضام أو الإلصاق) باتصال تاء التأنيث بها في قول النبي صلى الله عليه وسلم: "من اغتسل يوم الجمعة فبها ونعمت"[1] وقول سيدنا عمر رضي الله

(١) أخرجه أبو داود في السنن ٩٧/١، سنن أبي داود، جمعها: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، وأخرجه الترمذي في سننه ٣٩٦/٢، سنن الترمذي، جمعها: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر وآخرون، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة: الثانية، وابن أبي شيبة في المصنف ٤٣٦/١، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، جمعه: أبو بكر بن أبي شيبة العبسي

عنه في مدح اجتماع المسلمين على صلاة التراويح في المسجد: "نعمت البدعة هذه"[١]، نص على ذلك ابن السراج وغيره[٢].

من هنا كان القول بفعليتهما أوجهَ من القول باسميتهما، ومسقطا للقول بكونهما في نوع مغاير للأسماء والأفعال كما فعل الدكتور تمام حسان، ولا سيما إذا أضفنا إلى ما سبق بناءَ كل من (نعم وبئس) على الفتح كبناء الفعل الماضي، وقد نص الدكتور تمام حسان نفسه على أنه لا يشترط قبولهما لكل خصائص الأفعال حتى يكونا فعلين، بل يكفي أن يقبلا شيئا من خصائص مباني التقسيم وشيئا من خصائص معاني التقسيم الخاصة بالفعل.

وبعد بيان فعليتهما نحاول الكشف عن السر وراء مجيء هذا الأسلوب على تلك الصيغة الجامدة، وهل معنى الذم والمدح خاص بهذه الصيغ المسكوكة على ذلك الأسلوب أو أنه يمكن أن يأتي من غير هذه الصيغ؟

(المتوفى: ٢٣٥هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى.

(١) الحديث صحيح، أخرجه البخاري ٤٥/٣، صحيح البخاري المسمى الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة الأولى، وأخرجه بهذا اللفظ الإمام مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدٍ الْقَارِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي رَمَضَانَ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَإِذَا النَّاسُ أَوْزَاعٌ مُتَفَرِّقُونَ. يُصَلِّي الرَّجُلُ لِنَفْسِهِ، وَيُصَلِّي الرَّجُلُ فَيُصَلِّي بِصَلَاتِهِ الرَّهْطُ. فَقَالَ عُمَرُ: وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَانِي «لَوْ جَمَعْتُ هَؤُلَاءِ عَلَى قَارِئٍ وَاحِدٍ لَكَانَ أَمْثَلَ» ، فَجَمَعَهُمْ عَلَى أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ قَالَ: ثُمَّ خَرَجْتُ مَعَهُ لَيْلَةً أُخْرَى، وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلَاةِ قَارِئِهِمْ، فَقَالَ عُمَرُ «نِعْمَتِ الْبِدْعَةُ هَذِهِ»، وسند مالك في هذا الحديث هو سند البخاري، ولفظ البخاري (نعم البدعة) دون تأنيث، ينظر الموطأ ١١٤/١، جمعه: مالك بن أنس بن مالك المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.

(٢) قال ابن السراج: "وقال قوم: لك أن تذهب بسائر الأفعال إلى مذهب "نعم وبئس" فتحولها إلى "فعل" فتقول: علم الرجل زيد، وضربت اليد يده، وجاد الثوب ثوبه وطاب الطعام طعامه، وقضى الرجل زيد، ودعا الرجل زيد"، ينظر الأصول ١١٥/١، المؤلف: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج، المحقق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.

أما الصيغة الجامدة لهذه الأفعال فإنها ليست أصلا، بل إنها جاءت من أفعال مشتقة؛ فقد كَانَ أَصلهمَا (نَعِمَ وَبئِسَ) إِلَّا أَنه مَا كَانَ ثَانِيه حرفا من حُرُوف الْحلق مِمَّا هُوَ على فعِل جَازَت فِيهِ أَرْبَعَة أوجه اسْما كَانَ أَو فعلا، كـــ"فَخِذ" يجوز فيه فَخْذ وفِخْذ وفِخِذ، وكذلك الفعل كـــ: شَهِد، وكذَلِكَ قَوْلك نَعِمَ وبَئِسَ[1]، وكانت (نَعِمَ وَبئِسَ) الأَصْل فِي المَدْح والذم، وعلة أصليتهما في المدح والذم أنه لا يكونُ منهما فعلٌ لغير هذا المعنى؛ فَلَمَّا كثر استعمالهما ألزما التَّخفِيف، وجريا فِيهِ وَفِي الكـــسرة كالمثل الَّذِي يلزم طَرِيقَة وَاحِدَة[2].

فهذان الفعلان إذا من أصل متصرف، وقد استعمل أصل (نِعْم) في قول الشَّاعِر:

فَفِداءٌ لبَنى قَيْسٍ على مَا أصابَ الناسَ مِنْ سوءٍ وضُرِ
مَا أَقَلَّتْ قَدّمي أَنَّهُمْ نَعِمَ الساعون فِي الْأَمر المُبِرّ[3]

(١) المقتضب ١٤٠/٢، المؤلف: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس المعروف بالمبرد، المحقق: محمد عبد الخالق عضيمة، الناشر: عالم الكتب. – بيروت، الأصول في النحو ١١١/١، شرح الشافية لركن الدين الأستراباذي صـ٢١٢، المؤلف: حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، (المتوفى: ٧١٥هـ)، المحقق: د/ عبد المقصود محمد عبد المقصود (رسالة الدكتوراة)، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى.

(٢) ينظر الكتاب ١٧٩/٢، والمقتضب ١٤٠/٢.

(٣) البيتان لطرفة بن العبد من بحر الرمل، وفيهما اختلاف كبير في الرواية، والأمر المبر: الغالب الذي يعجز الناس، ويزيد على قدر ما يحتملونه، ويروى:

نعم الساعون في القوم الشطر

والشطر -بضم الشين والطاء جميعًا- جمع شطير، ويراد به هنا الغرباء، وأصل الشطير الناحية، وسُمِّي الغريب به لأن كل من بعد عن أهله يأخذ في ناحية من نواحي الأرض والاستشهاد به في قوله "نعم الساعون" حيث استعمل هذا الفعل على ما هو الأصل فيه بفتح النون وكسر العين، على مثال علم وفهم وضحك، وإنما قالوا فيه "نعم" بسكر النون وسكون العين للتخفيف، وذلك أن حرف الحلق في ذاته ثقيل، والكسرة ثقيل أيضًا، ولهذا يفر العرب في كل كلمة ثلاثية مفتوحة الأول مكسورة الثاني إذا كان الحرف الثاني من حروف الحلق -وهي الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء- إلى تغيير هذه الزنة إلى واحد من ثلاثة أوزان: الأول: أن يسكنوا الحرف المكسور ويبقوا ما عداه على حاله، فيقولون: نعم، وضحك، وفهم، وبأس بفتح أوائل هذه الأفعال وسكون ثانيها، والثاني: أن يسكنوا الحرف المكسور بعد أن ينقلوا كسرته إلى الحرف الأول، فيقولون: نعم، وضحك، وفهم، وبئس، ينظر ديوان طرفة بن العبد البكري صـ٥٨، شرحه وقدم له مهدي محمد

وقد استعمل (بئيس) من (بئس)، كما في قوله تعالى: ﴿ وَأَخَذْنَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ بِعَذَابٍۭ بَـِٔيسٍۭ ﴾ (١).

والعجيب من أمر الدكتور تمام حسان أنه طالب القائلين بفعلية (نعم وبئس) بقبولها تاء فعلتُ وياء افعلي ونون أقبلن والتصرف إلى مضارع وأمر، وقال إنهم غفلوا عن هذا حين حكموا بفعلية (نعم وبئس)(٢).

والذي أعجب منه أن كلامه يوهم القارئ أن قبول الكلمة لكل ما ذكره شرط فعليتها، وليس الأمر كذلك، بل إن قبول الكلمةِ تاءَ الفاعل وتاءَ التأنيث وياء افعلي ونون التوكيد دلائل على فعليتها، ويكفي أن تقبل الكلمة إحدى هذه العلامات اللفظية، وليس شرطا قبولها كل علامات الفعل اللفظية وهو ما أقره الدكتور تمام حسان نفسه، ثم إن الفعل الماضي لا يقبل ياء افعلي، ولا تدخل نون التوكيد كل الأفعال، أما التصرف فليس شرطا للفعلية ولا دليلا عليها، ولو كان ذلك لخرجت (ليس وعسى) ونحوهما من الأفعال الجامدة عن نطاق الفعلية، كما سبق بيانه، وهو ما لم يقم به الدكتور تمام حسان في تقسيمه.

ولو سلمنا له وللكوفيين أن التصرف شرط القول بالفعلية، فلنا أن نقول إن (نعم وبئس) فعلان مجلوبان من أصل متصرف جمدتا على هذه الصيغة في أسلوب المدح والذم لكثرة الاستعمال، أو لجريانهما مجرى المثل، فـ (نِعْم) من (نعم ينعم) و(بِئس) من (بئِس يبأس أو بؤس يبؤس).

ناصر الدين، الناشر دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، ١٤٢٣ هـ ـ ٢٠٠٢م، الكتاب ٤٤٠/٤، المقتضب ١٤٠/٢، الإنصاف ١٠٠/١، شرح المفصل ٣٨٨/٤، المؤلف: يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، المعروف بابن يعيش، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ٣٧٦/٩، المؤلف: عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: ١٠٩٣هـ) تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة.

(١) من الآية ١٦٥ من سورة الأعراف.

(٢) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها صـ١١٥.

قال الخليل: "بَؤُس يَبْؤُس بؤساً وبُؤْسَى، ومنه اشتقاق بئس، وهو نقيض صلح، يجري مجرى نِعم في المصادر، إلاّ أنّهم إذا صرّفوه قالوا بَئِسُوا ونعموا، وإذا جعلوه نعتا قالوا: نَعِيم وبئيس، كما في قوله تعالى: ﴿ وَأَخَذْنَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ بِعَذَابٍۭ بَئِيسٍ ﴾ على فَعِيل، ولغة بعض العرب كسر الفاء في (فعيل) إذا كان الحرفُ الثّاني منه من حروف الحَلْق السّتة، فيقولون: نِعِيم وبِئِيس يكْسِـرون الفاء في فعيل"(١).

أو أن لِـ (نعْم وبِئس) تصريف مضارع لم يستعمل واستغنوا عنه بـ (أمدح وأذم) كما تركوا استعمال (ودع) ماضي (يدع) استغناء عنه بـ (ترك).

أما الدلالة على المبالغة في معنى الذم والمدح فإنه ليس خاصا بهذه الصيغ المسكوكة على ذلك الأسلوب، وإن كانتا أصلا في الدلالة عليه، فيجوز مجيء أسلوب المدح والذم من كل الأفعال بعد بنائها على صيغة (فعُل) فتقول: (ضرُب زيد، وكتُب علي) وهكذا.

بعد بيان دخول قسمين من أقسام خوالف الدكتور تمام حسان في الأسماء والقسمين الآخرين في الأفعال أذكر ـ فضلة من القول تزيد الأمر بيانا ـ أن من شروط صحة التقسيم التي أهملها الدكتور حسان (التمانع) وبيان ذلك في الخوالف الأربعة أنها تدخل في غيرها من الأقسام كما ظهر جليا، كذلك فإنها لا تمنع دخول غيرها معها في قسمها.

فالإفصاح الإنشائي عن معنى تجيش به النفس ليس خاصا بهذه الأربعة، فإنه يدخل أسلوب الاستغاثة في قولي: وامحمداه، ويدخل فيه قولك: (اللهم نعم) إجابة لسائل يسأل: هل نجحت؟ فقولك في الجواب (نعم) لا يتساوى مع قولك (اللهم

(١) ينظر العين ٣١٦/٧، وما بعدها.

نعم)؛ إذ الثاني يفصح عن معنى تجيش به النفس هو التأكيد على إثبات النجاح، وأنك تطلب منه زيادة الفرح بهذا النجاح، وكذلك قولك: (اللهم إلا إن حدث كذا) في جواب سائل يسألك: (ألا تزورنا) فإن هذا يفصح عن معنى أنك لا ترغب في الزيارة وأنك تطلب منه ألا يلح عليك في الزيارة.

فلمَ اقتصر صاحب التقسيم السباعي على اسم الفعل والصوت وفعل التعجب والمدح ولمْ يضف لها هذه الأساليب أو غيرعا مما لو استقرأنا كتب اللغة لدخل مع هذه الخوالف كثير من الأساليب التي تفصح عن معنى إنشائي أمرا أو نهيا أو تمنيا او استفهاما أو غير ذلك من معاني الإنشاء.

إن القول الأصوب في هذه الخوالف الأربعة وما ذكرته مما ينضم إليها في هذه الدلالة المعنوية أن العامل في إفهامها ذلك المعنى الإفصاحي هو السياق والأسلوب اللغوي الذي استعمله العرب، وأنه لا يمكن جمعها في مبنى تقسيمي محقق شرط التمانع، وهذا تأكيد على عدم صحة انفرادها عن الأقسام الثلاثة للكلمة العربية.

المطلب الرابع

قسم الأداة عند تمام حسان عرض ونقد

القسم السابع من أقسام الكلمة عند الدكتور تمام حسان هو الأداة، وقد عرفها بأنها: مبنى تقسيمي يؤدي معنى التعليق(١).

فهي عنده من المباني؛ حيث تؤدي معنى وظيفيا هو التعليق بين مفردات الجمل أو بين الجمل، وليس لها دلالات معجمية.

والأدوات عنده قسمان:

أما القسم الأول: فأطلق عليه الأداة الأصلية، ويعني بها الحروف؛ حيث يقول: " الأداة مبنى تقسيمي يؤدي معنى التعليق، والعلاقة التي تعبر عنها الأداة إنما تكون بالضـــرورة بين الأجزاء المختلفة من الجملة، وتنقسم الأداة إلى قسمين: الأداة الأصلية، الأداة المحولة.

أما الأصلية فهي الحروف ذات المعاني كحروف الجر والنسخ والعطف..... إلخ(٢).

وأما القسم الثاني مما أطلق عليه الأداة فهو الأداة المحولة، وقد جمع هذه الأدوات من أقسام الكلمة، فمنها أسماء ومنها أفعال، فـــ (كان) وأخواتها وكاد وأخواتها عنده من الأدوات وكذلك حين تستعمل الظروف في تعليق جمل الاستفهام والشرط، وبعض الأسماء المبهمة في تعليق الجمل مثل: كم وكيف في الاستفهام والتكثير والشرط أيضًا.

(١) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها صـ ١٢٣.
(٢) ينظر السابق نفسه الصفحة نفسها.

وكذلك بعض الأسماء الموصولة التي أدخلها في قسم الضمائر من أقسامه السبعة، فيقول إن (مَن وما وأي) تنقل إلى معاني الشرط والاستفهام والمصدرية الظرفية والتعجب فتصبح أداة(١).

بوضْع الدكتور تمام حسان لهذا النوع من الأدوات وهو الأدوات المحولة يكون قابلا لانتقال الكلمة من قسم إلى قسم، وهو ما اعترض فيه على النحاة وتقسيمهم، فـــ (الأفعال والأسماء) تنتقل إلى الأدوات، وذلك حسب أدائها الوظيفي في الجملة.

وما بنى عليه هذا القسم من مبنى ومعنى لا يخرج هذه الأدوات عن أصلها من اسمية أو فعلية في تقسيم نحاتنا للكلمة، وهذه الأفعال والأسماء التي اعتبرها الدكتور تمام أدوات لم يهمل النحو خروجها بقدر عن طبيعة الفعل والاسم، لكنهم أقاموا تقسيمهم على نظام صرفي منضبط، ولمحوا في بعض الأسماء خروجها عن الإعراب الذي هو أصيل في الأسماء إلى البناء الذي هو أصيل في الحروف، فعللوا بناء كل اسم من مبنيات الأسماء بما فيه من أوجه الشبه بالحرف، فكان حظ أسماء الشرط والاستفهام أنها تعبر عن معنى يعبر عنه بالحرف.

أما الأفعال الناسخة التي اعتبرها محولة إلى الأدوات فقد لمح النحاة نقصانها الوظيفي عن الأفعال التامة فأطلقوا عليها (الأفعال الناقصة) باستثناء (ظن وأخواتها).

وما زالت الأفعال الناقصة (كان وأخواتها وكاد وأخواتها) محتفظة ببعض المعاني والمباني التقسيمية للفعل وفق قواعد الدكتور تمام حسان في التقسيم، فهذه الأفعال في نقصانها لم تفقد قبول الجزم الذي هو أساس في الأفعال ــ حسب التقسيم السباعي وتقسيم النحويين سواء بسواء ــ يقول تعالى: ﴿ لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ

(١) ينظر السابق صـ١٢٣.

كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ وَٱلۡمُشۡرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡبَيِّنَةُ ﴾[1] وقبول نون التوكيد في قوله سبحانه: "﴿ قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصۡبِحُنَّ نَٰدِمِينَ ﴾ [2] وقبول تاء الفاعل كما في قوله تعالى: ﴿ لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٍ ﴾[3]

أما دلالة الفعل على الحدث فهي موجودة في الأفعال الناسخة فـ(الكينونة حدث والإصباح حدث والإمساء حدث وقرب وقوع الفعل حدث). فليس هناك من داع لخروج النواسخ عن الفعلية إذ هي من حيث المعنى والمبنى قبلت خصائص الأفعال.

والمعنى الوظيفي الذي تؤديه الأدوات ينحصر عنده في: النفي والتأكيد والاستفهام والأمر والنهي والعرض والتحضيض والتمني والترجي والنداء والشرط الامتناعي والشرط الإمكاني والقَسَم والندبة والاستغاثة والتعجب والمدح أو الذم والإخالات والأصوات[4].

وبالنظر في هذه المعاني نرى أن: (النفي والتأكيد والأمر والنهي والعرض والتحضيض والتمني والنداء والقسم والندبة والاستغاثة) معاني تؤدى بالحروف فقط وهي ما سماه بالأدوات الأصلية، فالنفي بـ (ما ولا) والتأكيد بـ (إن وأن) والنهي والعرض بـ (ألا) والتحضيض بـ(هلّا) والتمني بـ(ليت) والنداء بـ (يا) والقسم بحروفه الثلاثة، والندبة والاستغاثة بـ (وا)

(١) الآية ١ من سورة البينة.
(٢) الآية ٤٠ من سورة المؤمنون.
(٣) الآية ٢٢ من سورة الغاشية.
(٤) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها صـ ١٢٤ وما بعدها.

أما بقية معانيه التي ذكرها فثلاثة منها تؤدى بالحرف وغيرِه فالاستفهام بالهمزة وهل وأسماء الاستفهام، والأمر بـــ(لام الأمر واسم الفعل وفعل الأمر) والترجي بـــ (لعل وعسى)

والأربعة الأخيرة (التعجب، والمدح أو الذم، والإخالات، والأصوات) هي المعاني التي ذكرها في قسم الخوالف، وأعاد ذكرها هنا مما يدل على اضطراب التقسيم، فلو كانت هذه الأربع من المعاني التي تدل على أن الكلمة في قسم الأدوات لوجب عدم وجود قسم الخالفة، ولو كان معنى الإنشاء هو الجامع بين الخوالف الأربع لوجب ضم غيرها من الأساليب الدالة على معنى الإنشاء كالأمر والنهي والتمني والاستفهام والترجي، التي ذكرها، واختياره لمعنى الإفصاح من بين المعاني الإنشائية لكان تخصيصا بغير مخصِّص.

بهذا يظهر عدم انضباط هذا القسم وأن ما فيه من أدوات أصلية هي الحرف في تقسيم النحاة للكلمة، والأقسام المحولة تبقى على أصلها من الاسمية أو الفعلية لدلالتها على معناها وقبولها لخصائص الأسماء أو الأفعال، ولا يؤدي معناها الوظيفي إلى تحويلها من اسميتها وفعليتها إلى قسم خاص لا يجمع بينه إطار مبنى ولا إطار معنى واحد.

المبحث الثالث

أقسام الكلمة عند النحويين بين المبنى والمعنى

لم يقل النحويون بالاتفاق التام بين أفراد كل قسم من الأقسام، بل اعتبروا القسم جنسا أو كالجنس ثم جعلوا تحت كل قسم أنواعا متباينة، واكتفوا بتميز كل قسم من الأقسام الثلاثة ببعض النواحي المعنوية واللفظية، وهو ما نبه عليه الدكتور تمام في أقسامه فقال: "وسنحاول أن نفرق بين كل واحد من هذه الأقسام ــ يعني الأقسام السبعة ــ وبين الأقسام الأخرى من حيث المبنى، (أي من حيث الصورة الإعرابية أو الرتبة أو الصيغة أو الجدول أو الإلصاق أو التضام أو الرسم الإملائي) ومن حيث المعنى (أي من حيث التسمية أو الحدث أو الزمن أو التعليق أو المعنى الجملي) على أنه ينبغي لنا أن ننبه قبل كل شيء إلى أنه ليس معنى إيراد هذه المباني والمعاني جميعا أن كل قسم من الكلم لا بد أن يتميز من قسيمه من هذه النواحي جميعا؛ إذ يكفي أن يختلف القسم عن القسم في بعض هذه المباني والمعاني"[1].

أقسام الكلمة عند النحويين

اتفقت كلمة النحاة على أن الكلمة اسم وفعل وحرف، وانحصـــرت الأقسام في هذه الثلاث، وزاد بعضهم اسمَ الفعل وأطلق عليه الخالفة[2].

- **اعتبار المعاني في تقسيم النحويين للكلمة**

نص النحويون على اعتبار الدلالة المعنوية للفظ ليدخل تحت قسم من أقسام الكلمة الثلاث، وأن دلالة الكلمة على المعنى، وارتباطها بأحد الأزمنة الثلاثة هو

(١)اللغة العربية مبناها ومعناها صـ ٩٠.
(٢) هو أبو جعفر بنُ صابر، ينظر النحو في إطاره الصحيح صـ٧٩.

أساس في التقسيم. قال سيبويه: "فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"(١)

فالاسم عندهم ما دل على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصا وغير شخص، والفعل أمثلةٌ أُخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون، ولما هو واقع(٢).

فبذلك نرى أن الأقسام الثلاثة التي اعتبرها النحويون أنواعا للكلمة وحصروا فيها تقسيمهم تتمايز من جهة المعنى، وأنهم لم يُغفلوا المعنى عند تقسيمهم، فالاسم دل على معنى مفرد، والفعل معنى مرتبط بالزمان، والحرف له معنى يختلف عن معني الاسم والفعل.

فالكلمة الدالة على معنى جنسٌ تندرج تحته الأنواع الثلاثة؛ يكون للاسم معنى مفرد لم يضف إليه زمان، وللفعل معنى هو الحدث مضاف إليه زمان، فإذا كان معنى الكلمة الزمان المجرد عن معنى الحدث كـــ (اليوم والليلة) فإن تلك الكلمة اسم وإن دلت على معنى الزمان؛ لأن معنى الزمان في (اليوم والليلة) مساو للمعنى الذي يدل عليه كل اسم، والفرق بين دلالة اليوم والليلة على الزمان ودلالة الفعل عليه أن الفعل ليس زمانا فقط، بخلاف اليوم الذي هو معنى مفرد للزمان فقط ولم يوضع لمعنى آخر(٣).

وإضافة دلالة الفعل على الزمان لهذا المعنى هي ما جعله فعلا، وليست الدلالة على الزمان وحدها، والدليل على ذلك أن زمن الفعل قد يتغير بعارض من العوامل، كما هو الحال في دلالة المضارع على الحاضر بتجرده، وعلى الماضي

(١) الكتاب ١٢/١.
(٢) الأصول في النحو ٣٦/١.
(٣) ينظر السابق الصفحة نفسها، وما بعدها.

بدخول لم عليه، ودلالته على المستقبل بدخول (أن) عليه، أما اليوم والليلة فلا تتعين دلالتها على الماضي أو المستقبل إلا بوصف، ولا توصف إلا الأسماء.

والمعنى المستقر في الأسماء والأفعال أقوى منه في الحرف؛ إذ إن معنى الاسم والفعل جعل كلا منهما صالحا لأن يقع خبرا، ولتجرد الاسم عن غير معناه قوي هذا المعنى فيه فصلُح أن يخبر عنه كما يخبر به، واقتصر الفعل على الإخبار به دون الإخبار عنه[١].

لذا قال سيبويه: "إن الحرف يجيء لمعنى ليس باسم ولا فعل[٢].

- **اعتبار المباني في تقسيم النحويين للكلمة**

لحظ النحويون في الأسلوب العربي اختصاص كل من الاسم والفعل بعلامات لفظية يُعْرَف بها كلُّ نوع من هذه الأنواع ويتميز بها، هذه العلامات لا يعرف بها كل أفراد النوع، وإنما يكفي أن يعرف بها أكثر افراده، ثم يُجرى الباقي مجراه، قال الصبان: " ومن المقرر أن الشـــيء إذا لزم شيئا من باب أجري جميع الباب مجراه"[٣]، ومن أمثلة ذلك ما ذكروه في علة بناء الضمائر؛ حيث إن الاسم إما معرب، وهو ما سلم من مشابهة الحرف، وإما مبنيٌّ، وهو ما أشبه الحرف، ووجه الشبه بين الاسم والحرف الموجب لبناء الاسم إما وضعيٌّ، أو معنويٌّ، أو شَبَهُ النيابة عن الفعل بلا تأثر، أو شبه الافتقار.

وقد يجتَمع في مبنِيّ شبهان فأكثر، ومن ذلك المضمَرَات فإن فيها الشبَهَ المعنويّ إِذ التّكلُّم والخطاب والغيبة من معاني الحروف، والافتقاريَّ لأن كل

(١) الأصول ٣٧/١.
(٢) الكتاب ١٢/١.
(٣) حاشية الصبان ١١١/١.

ضمير يفْتَقر إلى مَا يفسره[١]. والوضعيَّ إِذْ غَالب الضمائر على حرف أَو حرفين وَحُمِل البَاقِي عليهِ ليجرى الباب على سنَن وَاحِد[٢].

والمرادُ بشبه الحرف وضعا: كون بعضِ المضمرات على حرف واحد، كتاءِ (فعلتُ)، وكاف (حديثكَ)، وعلى حرفين كـــ (نا)، وما كان من المضمرات على أكثرَ من حرفين فمحمول على غيره؛ لأن ما هو على أقل من ثلاثة منها فهو أصل أو كالأصل، وأيضا كأنهم قصدوا جري الباب على سنن واحد[٣]..

كذلك نرى في علم الصرف ما يجري مجرى القواعد المطردة لما يجيء عليه لفظ الاسم الدال على المعنى المجرد عن الزمان وما يجيء عليه لفظ الفعل الدال على المعنى المقترن بزمان، فوضعوا أوزانا للاسم المجرد ثلاثيا ورباعيا وأوزانا للفعل المجرد ثلاثيا ورباعيا، ثم نصوا على غالب أوزان المزيد على كل من الوزنين، وبحثوا في تلك الزيادة كيفيتها وأدواتها.

بذلك نرى أن النحاة قد قسموا الكلمة إلى أقسامها الثلاثة معتبرين المبنى والمعنى، وأن أفراد كل قسم تنطوي تحت هذا المعنى وتخضع لعموم العلامات والأوزان اللفظية.

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٧٠/١، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية - مصر.

(٢) زَاد ابْن مَالك فِي التسهيل والجمودي، والمراد بالجمود عدم التصرف في لفظه بوجه من الوجوه حتى بالتصغير، فَإِنَّهُ عديم التَّصَرُّف فِي لَفظه بِوَجْه حَتَّى بِالتَّصْغِيرِ وَالْوَصْف وَهَذَا لَيْسَ وَاحِدًا من الْوُجُوه السِّتَّة وَيُمكن رُجُوعه إِلَى اللَّفْظِيّ بتكلف زَاد أَيْضا والاستغناء باخْتلَاف صيغه لاخْتِلَاف الْمعَانِي، وَذَلِكَ مغن عَن الْإِعْرَاب لحُصُول الامتياز بِهِ وَهَذِه عِلّة عدمية خَارِجَة عَن الْوُجُوه السِّتَّة أَيْضا، ينظر شرح تسهيل الفوائد ١٦٦/١، وما بعدها، همع الهوامع ٧٠/١.

(٣) تمهيد القواعد شرح تسهيل الفوائد ٥٦٣/١، المؤلف: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى.

- **دعوى اعتماد تقسيم النحويين على المبنى دون المعنى**

ينبغي أن نبين أنَّ ثمة فرقا بين وجه انحصار أنواع الكلمة عند النحويين في هذه الثلاثة وبين العلامات التي يضعونها لتقريب الفرق بين الأقسام الثلاثة، فما ذكره ابن مالك ليس وجها لانحصار الأقسام في الاسم والفعل والحرف، بل هي خواص لفظية للاسم وخواص للفعل؛ لذا يقولون يعرف الاسم بكذا ويعرف الفعل بكذا.

- **وجه انحصار الأقسام في الثلاثة**

استدل النحويون على حصر الأقسام في تلك الثَّلَاثَة بالاستقراء وَالقِسمَة العَقلِيَّة، والإجماع، فبيانُ الاستقراء والقسمة العقلية أن تقول:

باستقراء كلام العرب وجدنا أن الكَلِمَة لَا تَخلُو إِمَّا أَن تدل على معنى في نفسهَا أو لَا، الثَّانِي الحرفُ، والأول إمَّا أَن يقتَرن بِأحد الأَزمِنَة الثلاثة أَو لَا، الثَّانِي الِاسمُ، وَالأول الفِعْل، وَقد علم بذلك حد كل مِنهَا بِأَن يُقَال: الِاسم مَا دلّ على معنى فِي نَفسه ولَم يقتَرن بزمان، وَالفِعْل مَا دلّ على معنى فِي نَفسه واقترن، والحرف مَا دلّ على معنى فِي غَيره.

و(فِي) فِي المواضِع الثَّلَاثَة للسَّبَبِيَّة، أَي: دل اللفظ على معنى بِسَبَب نَفسه لا بانضمام غَيره إِلَيهِ، وبسبب غَيره أَي انضمامه إِلَيه.

فالحرف مَشرُوط فِي إِفَادَة مَعْنَاهُ الَّذِي وضع لَهُ انضمامه إِلى غَيره من اسْم كانضمام (زيد) إلى الباء فِي قولك (مَرَرْت بزيد)، أَو فعل كانضمام (قام) إلى (قد) في قولك (قد قَام) أَو جملَة كحروف النَّفْي والاستفهام وَالشّرط، وقد يُحذَف المحتاجُ إِلَيْهِ للعلم بِهِ كـ (نعمْ ولا) وكـ (أَن وقد وَأما)[1].

(1) همع الهوامع ٢٥/١.

وأما الإجماعُ فإنه لم يختلف أحد مع النحويين في كون أقسام الكلمة ثلاثة إلا من لا يعتد بخلافه، وهو أبو جعفر بن صابر، ورأيه غير معتد به لأنه جاء بعد انعقاد الإجماع؛ فيُعد خرقا له، ولو سلمنا لجعفر رأيه واعتبرناه فإن الإجماع يكون منعقدا على أربعة أقسام، ويكون ما ذكره الدكتور تمام حسان من الأقسام السبعة خرقا لإجماع النحويين.

وإجماعُ النحويين حجة[١] مالم يخالف المنصوص[٢]، وإجماعهم على أقسام الكلمة وافق هذا الشرط، فإذا ضممت إليه الاستقراء والقسمة العقلية كما سبق بيانه وقع حجة لا تصح مخالفته.

وقد ذكروا للإجماع أمثلة متعددة، منها: إجماعهم على أنه لا يجوز إضمار الخافض لضعفه[٣]، وإجماعهم على أن حروف الزوائد عشـــرة وهي الواو والياء والألف والهمزة والتاء والنون والسين والهاء والميم واللام[٤].

---

(١) ينظر الاقتراح في أصول النحو وجدله صـ٢٦ وما بعدها، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، حققه وشرحه: د. محمود فجال، في (الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى.

(٢) قال ابن جني: "اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص، والمقيس على النصوص"، وهو يعني بالبلدين نحاة البصـرة والكوفة، ينظر الخصائص ١٩٠/١، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.

(٣) ينظر اللامات صـ٩٥، المؤلف: عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، المحقق: مازن المبارك، دار الفكر – دمشق، الطبعة الثانية.

(٤) ينظر اللامات صـ١٣٣.

واستدل به العكبري في حديث: " خَيرُ الخَيْلِ الأَدْهَمُ، الأَقْرَحُ، الأَرْثَمُ الـمُحَجَّلُ[1] ثَّلَاثِ، مُطْلَقُ الْيَمِينِ"[2] فقال: "وَثَلَاث مَرْفُوع بالمحجَّل، وَلَا يجوز جَرّه؛ لأَنهم أَجمعُوا على أَنه لَا يجوز إِضَافَة مَا فِيهِ الْألف وَاللَّام إِلَى النكرَة"[3].

وكذلك أجمعوا على وجوب التطابق بين عطف البيان ومتبوعه، فقالوا: لا خلاف في موافقة عطف البيان متبوعه في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، ويتوافقان أيضًا في التعريف والتنكير، وتخالفُهُما في التعريف والتنكير ممتنع[4].

([1]) الأقرح: ما كان في جبهته قرحة، وهي بياض يسير في وجه الفرس دون الغرة، والأرثم: الذي في أنفه وشفته العليا بياض، وقوله: "طلق اليد اليمنى" أي: مطلقها، يقال: فرس طلقُ إحدى القوائم: إذا. كانت إحدى قوائمها لا تحجيل فيها، والتَّحْجيل: البياض، والكميت: هو الذي لونه بين السواد والحمرة، والشية: كل لون يخالف معظم لون الفرس وغيره، وأصله من الوشي، والهاء عوض عن الواو المحذوفة.

([2]) أخرجه الترمذي في سننه باب ما جاء ما يستحب من الخيل ٢٠٣/٤، وابن ماجه في باب ارتباط الخيل في سبيل الله، ولفظه عندهما: عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «خَيْرُ الخَيْلِ الأَدْهَمُ الأَقْرَحُ الأَرْثَمُ، ثُمَّ الأَقْرَحُ المُحَجَّلُ، طَلْقُ اليَمِينِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَدْهَمَ فَكُمَيْتٌ عَلَى هَذِهِ الشِّيَةِ» وليس فيه الجملة محل الشاهد، وأخرجه الإمام أحمد في مسنده ولفظُه: "خَيْرُ الْخَيْلِ الْأَدْهَمُ، الْأَقْرَحُ، الْأَرْثَمُ المُحَجَّلُ ثَّلَاثِ، ....." ورواية المسند فيها محل الشاهد إلا أنها بجر (ثلاث)، وكذلك البيهقي في سننه الكبرى ٥٣٦/٦، ورواية ابن حبان في صحيحه ٥٣١/١٠ بنصب (ثلاث)، صحيح ابن حبان، جمعه محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية، وقد نص العكبري على عدم جواز الجر للإجماع النحوي كما بينتُ.

([3]) ينظر إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي صـ٧١، المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي، المحقق: د. عبد الحميد هنداوي، الناشر: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع – مصر ـ القاهرة.

([4]) ينظر شرح التسهيل ٣٢٦/٣، ارتشاف الضرب من لسان العرب ١٩٤٤/٤ ، المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى.

ومن ثَمَّ اعترضوا على تجويز الزمخشري أن يكون عطف البيان معرفة ومتبوعه نكرة، وتخريجه عليه قوله تعالى: ﴿ فِيهِ ءَايَـٰتٌۢ بَيِّنَـٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ ﴾[1]، فقوله:{ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ } عطف بيان لقوله: { ءَايَـٰتٌۢ بَيِّنَـٰتٌ }[2].

ولم يرتضِ جمهور النحويين ما ذهب إليه الزمخشري[3]، ووصفوه بمخالفة الإجماع والسهو والغلط، وبأنه لا يُلتفَت إليه[4].

وردُّ الجمهور على ما ذهب إليه الزمخشري مبنيٌّ على اعتدادهم إجماعَ النحويين حجةً معتبرة، وأن خرق إجماعهم لا يجوز.

أما إجماع النحويين على هذه القسمة فقد حكاه غير واحد، وهذا الزجاجـــي وهو من المتقدمين يذكر لنا صراحة إجماع النحويين على هذا التقسيم الثلاثي للكلمة فيقول في باب أقسام الكلام:" فأول ما نذكر من ذلك إجماع النحويين على أن الكلام اسم وفعل وحرف وحقق القول بذلك وسطره في كتاب سيبويه، والناس بعده غير منكرين عليه ذلك"[5].

---

(١) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران.

(٢) ينظر الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ٣٨٧/١، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري، الناشر دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الثالثة.

(٣) والأصوب في إعراب مقام إبراهيم أن يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره: أحدها: أي أحد تلك الآيات البينات مقام إبراهيم.

(٤) قال أبو حيان: " ولم يذكر الزمخشري في إعراب (مقام إبراهيم) إلا أنه عطف بيان لقوله: (يم ين ئج)، ورُدَّ عليه ذلك، لأن (آيات) نكرة، و(يى) معرفة، ولا يجوز التخالف في عطف البيان، وقوله مخالف لإجماع الكوفيين والبصريين، فلا يلتفت إليه. وحكم عطف البيان عند الكوفيين حكم النعت، فتتبع النكرة النكرة والمعرفة المعرفة، وقد تبعهم في ذلك أبو علي الفارسي. وأما عند البصريين فلا يجوز إلا أن يكونا معرفتين، ولا يجوز أن يكونا نكرتين." ينظر البحر المحيط في التفسير ٢٧٢/٣، المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٥) الإيضاح في علل النحو صـ٤١.

وهذا ما يجعلنا نقرر أن اقتراح إعادة تقسيم الكلمة الذي اقترحه الدكتور تمام حسان غير جائز؛ لكونه خرقا لإجماعهم على التقسيم الثلاثي، أو إضافة الخالفة كنوع رابع، وليس فوق هذا من قول.

وليُعلمْ أني لست معترضا على ما وضعه الدكتور تمام حسان من جدول للمباني والمعاني التي توضح أوجه التمييز بين أفراد أنواع الكلمة، وأتفق معه على أن هذه العلامات قد لا تطرد في جميع أفراد النوع الواحد، وأنه قد يخلو منها قليل من تلك الأفراد دون الباقي، غير أن هذا لا يعني ألبتة أن نعتبر كل ما لا يقبل علامة من العلامات نوعا مستقلا كما اعتد هو بهذا في جدوله.

ولنسُق الدليلَ على هذا من كلامه هو بعد ذكر تقسيمه السباعي حيث يقول: "على أنه ينبغي لنا أن ننبه قبل كل شيء إلى أنه ليس معنى إيراد هذه المباني والمعاني جميعا أن كل قسم من الكلم لا بد أن يتميز من قسيمه من هذه النواحي جميعا؛ إذ يكفي أن يختلف القسم عن بقية الأقسام في بعض هذه المباني والمعاني، فالمهم أن لا يكون التفريق من حيث المباني فقط وإن تعددت، أو المعاني فقط وإن تعددت أيضا"[١]

وهو هنا يقر باستحالة التقسيم المبني على اتساق كل نوع في إطار واحد من المباني والمعاني لا تتخلف إحداها في فرد من أفراده، وذلك ما قام به النحويون في إجراء الباب الواحد مجرى واحدا، وإلا لما تناهت الأنواع.

والقاعدة العامة التي اعتبرها مسوغا لقبول تقسيمه هي: أن يتضافر اعتبار المبنى واعتبار المعنى في التفريق بين قسم بعينه وبين بقية الأقسام[٢]. وهذا ما بينت أن النحويين قاموا به في تقسيمهم.

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها صـ٩٠.
(٢) السابق نفسه الصفحة نفسها.

وهذا القدر يكفي في القول بحصر أقسام الكلمة في ثلاثة، والتدليل على سلامة تقسيم النحويين للكلمة مما وجهه إليهم الدكتور تمام حسان من نقد، وسلامة نظامهم الصرفي، والله سبحانه الهادي والموفِّق.

والحمد لله رب العالمين

الخاتمة

الحمد لله على فضائل إنعامه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد في مستهل كل أمر وختامه، وبعد، فقد عشت مع هذا البحث رحلة جاوزت العام ونصف العام، متأملا في ما ورد في كتاب اللغة العربية معناها ومبناها؛ إذ فيه نقد يدعو إلى نقض النظام الصـــرفي الذي استقر منذ قرون، وكان أول ما ترمى إليه عبارات صاحب ذلك النقد مراعاة جانبي المعنى والمبنى في الدراسة الصرفية التراثية، وثنَّى بالمطالبة بإسقاط أول نواتج هذا النظام الصـــرفي في تراثنا، وهو ما افتتح به سيبويه كتابه من قوله: " **الكَلِم: اسمٌ، وفِعْلٌ، وحَرْفٌ جاء لمعنًى ليس باسم ولا فعل**".

وبعد هذه الرحلة في قراءة ونقد ما طرحه الدكتور تمام حسان خلُصت إلى نتائج كان من أهمها:

أولا: وقع الإجماع على هذا تقسيم الكلمة إلى ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، والإجماع حجة عند جمهور النحويين، وإذا لم نرَ حجيته فإن خرقه لا يكون إلا بداع قوي من النص الذي تثبت مخالفة الإجماع له، وهذا ما لم يقدمه لنا صاحب كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها).

ثانيا: راعى النظام الصـــرفي الذي أسسه علمؤنا القدامى بنية الألفاظ العربية ودلالاتها، ولم تقع مخالفة لتقسيم الكلمة إلى ثلاثة أقسام إلا ما نسب إلى أبي جعفر بن صابر الذي ذكر قسما رابعا سماه **الخالفة**، وذلك خلاف لا يعتد به.

ثالثا: في النصف الثاني من القرن العشـــرين قام الدكتور تمام حسان بإجالة نظره في النظام الصـــرفي للغة العربية، ثم أعلن أن الصرفيين أهملوا المبنى أو المعنى في نظامهم الذي بنوا عليه علم الصرف مما أثمر تقسيما خاطئا للكلمة، وأنه ينبغي أن ننظر إلى الأنظمة اللغوية للغات الأجنبية لنعيد بناء نظامنا اللغوي من جديد، ثم اقترح بناء جديدا للنظام الصـــرفي قسَّم فيه الكلمة إلى سبعة أقسام

هي : **الأسماء والصفات والأفعال والضمائر والخوالف والظروف والأدوات**، وقد سجل الدكتور تمام نظريته تلك في جزء من كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها".

رابعا: يبدو جليا في تقسيم الدكتور حسان أنه يعتبر في تقسيمه بأشياء صادرها على النحويين، من ذلك أنه:

- أنكر اسمية الضمائر مستندا لعدم قبولها الجر الذي هو خاصة الأسماء قبولا لفظيا، ولم يعتبر بالجر المحلي، مع وقوع الضمائر بعد حرف الجر لفظا، فتعلق بدلالة الجر اللفظي الذي هو الكسرة التي يحدثها العامل ليقطع الصلة اللفظية بين الاسم والضمير حتى يجعل الأخير قسما مستقلا، ومع هذا نراه يجمع بين الماضي والمضارع في علاقة لفظية هي الجزم ــ الذي قرر أنه خاصة لفظية للمضارع ــ ويعتبر بالجزم المحلي في الجمع بين الماضي والمضارع فيقول: "وإن كان الماضي لا يجزم لفظا ولكنه يجزم محلا".

- اعتبر بدلالة الفعل على الحدث دلالة تضمنية ليجمع الأفعال الثلاثة بأفرادها تحت نوع واحد، ولم يعتد بدلالة الصفة على الذات أو المسمى بدلالتها على الموصوف بها.

خامسا: هناك كثير من المآخذ على التقسيم السباعي للكلمة من أهمها:

١- لا وجه لانحصار الأقسام في هذه السبعة، ولا سيما وقد أقر صاحب التقسيم السباعي بأن المغايرة بين الأنواع والاتفاق بين أفراد النوع الواحد يكون في بعض المعاني والمباني وليس في كلها، فيلزم من هذا الاتجاه الذي تبناه وجود أنواع أخرى غير هذه السبعة، فإذا ضممنا كل ما اتفق في إطار من معنى ومبنى في نوع مستقل لزادت أقسام الكلمة وتضاعفت سبعته إلى أضعاف كثيرة، وتداخلت الأقسام بما لا يُمكِّننا من التمييز بينها.

٢- لم يوضح لنا الأساس الذي فرق به بين معاني التقسيم ومعاني التصـــريف ولا مباني كل منهما.

٣- في تفريقه بين الاسم وغيره من الأقسام يذكر أن الاسم ما دل على مسمى، بخلاف الصفة فإنها تدل على موصوف بالحدث، ومع ذلك يجعل المصدر اسما مع أنه يدل على الحدث لا على مسمى كما قرره!!

٤- جعل الضمير قسما مستقلا لأنه لا يدل على مسمى وإنما يدل على مطلق تكلم أو حضور أوغيبة، ويحتاج إلى تعيين مسماه، ثم يحكم باسمية المبهمات مع أن تعيين مسماها يحتاج إلى ضميمة من الوصف أو الإضافة أو التمييز كالأعداد والموازين والمكاييل وأسماء الجهات.

٥- قرر أن الجزم خاصة المضارع من حيث الصورة الإعرابية، وهذا اختصاص لفظي للفعل المضارع، فلمَ لمْ يجعله قسما مستقلا من أقسام الكلمة؟ ولا سيما إذا انضم إلى ذلك الاختصاص اللفظي خاصةٌ معنوية للمضارع وهي دلالته على الأزمنة الثلاثة دون أخويه الماضي والأمر.

٦- يحاول التقسيم السباعي إخضاع النظام الصـــرفي للغة العربية لقواعد اللغات الأخرى.

سادسا: الأقسام السبعة كلها تدخل في التقسيم الثلاثي للكلمة فـــ(الصفة والضمائر والظروف) التي عدها أقساما ثلاثة مع الاسم والفعل والخوالف والأداة كلها تدخل في باب الأسماء، وقسم (الخوالف) الذي ذكر فيه أربعة أنواع هي: خالفة الإخالة (اسم الفعل) وخالفة الصوت (اسم الصوت) وخالفة التعجب وخالفة المدح والذم، وجعل هذه الخوالف صيغا مسكوكة وهي ما يعرف في اللغة الإنجليزية بالـــ (Idioms) ومن هنا كانت محفوظة الرتبة مقطوعة الصلة بغيرها من الناحية التصريفية، هذه الأنواع لا تنتظم مبنى ومعنى في إطار خاص بها، وكل هذه الخوالف تدخل في قسمين من الأقسام الثلاثة للكلمة، فاسم الفعل والصوت من الأسماء، وفعل التعجب والمدح أو الذم من الأفعال ـــ على خلاف بين الصـــرفيين فيهما ـــ، وقسم (الأداة) نوعان: أحدهما هو قسم الحروف عند

الصـــرفيين، والآخر ما نقله الدكتور تمام حسان من الأسماء والأفعال إلى ما أطلق عليه اسم (الأداة) بلا ضابط صحيح صريح.

سابعا: النظام الصرفي الذي وضعه النحويون الأوائل واستقر عليه اللغويون بعدُ على مر قرون طويلة نظام ثابت الصحة وصحيح البنية، وتقسيم علمائنا القدامى للكلمة وفق قواعدهم منضبط لا محل لنقده، وكذلك ينضبط تقسيمهم الكلمة إلى ثلاثة أقسام وفق قواعد المبنى والمعنى التي يعول عليها الدكتور تمام حسان.

ــ واللهَ سبحانه وتعالى أسأل التوفيقَ والسدادَ والقبولَ ــ

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلَّى اللهُ على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطاهرين وسلّم تسليما كثيرا.

ثبت المراجع

١. إحياء النحو، المؤلف إبراهيم مصطفى، طبعة مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب، المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ)، تحقيق: د/رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى.

٣. أسرار العربيّة، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة: الأولى.

٤. الأصول في النحو، المؤلف: أبو بكر محمد بن السري بن سهل المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ، المحقق: عبد الحسين الفتلي،مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

٥. إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، المحقق: د. عبد الحميد هنداوي، الناشر: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع – مصر/ القاهرة.

٦. الاقتراح في أصول النحو وجدله، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، الناشر: دار القلم، دمشق، الطبعة: الأولى.

٧. أمالي ابن الشجري، المؤلف: ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (المتوفى: ٥٤٢هـ)، المحقق: الدكتور محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى.

٨. الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب، المؤلف: علي بن عَدْلان بن حماد بن علي الربعي الموصلي (المتوفى: ٦٦٦هـ)، المحقق: د حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية.

٩. الإنصاف في مسائل الخلاف، المؤلف أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة الأولى.

١٠. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٩٩/٣، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

١١. الإيضاح في علل النحو، المؤلف: أبو القاسم الزَّجَّاجي (المتوفى: ٣٣٧ هـ)، المحقق: الدكتور مازن المبارك، الناشر: دار النفائس – بيروت، الطبعة: الخامسة .

١٢. البحر المحيط في التفسير، المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر – بيروت.

١٣. البيان والتبيين، المؤلف: عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (المتوفى: ٢٥٥هـ)، الناشر: دار ومكتبة الهلال، بيروت.

١٤. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن العثيمين، الناشر: دار الغرب الإسلامي.

١٥. التصريح بمضمون التوضيح في النحو المؤلف: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ) الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

١٦. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، المؤلف: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى.

١٧. تهذيب اللغة، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

١٨. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المؤلف : أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى : ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، الناشر : دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ.

١٩. الجمل في النحو، المؤلف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، المحقق: د. فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة.

٢٠. حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، المؤلف: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى.

٢١. حروف الزيادة وأثرها في المعنى والإعراب دراسة تطبيقية في العشر الأخير من القرآن الكريم، رسالة ماجستير بمعهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي

بجامعة أم درمان ـــ جمهورية السودان، المؤلف الدكتور صديق بن أحمد صديق مير.

٢٢. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، المؤلف: عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: ١٠٩٣هـ) تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة.

٢٣. الخصائص، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.

٢٤. ديوان العرجيّ برواية أبي الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة ٣٩٢هـ، شرحه وحققه خضر الطائي ورشيد العبيدي، الناشر الشركة الإسلامية للطباعة والنشر المحدودة ـ بغداد ـ العراق، الطبعة الأولى.

٢٥. ديوان الفرزدق شرح وضبط وتقديم الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

٢٦. ديوان المجنون قيس بن الملوح، دراسة وتعليق يسري عبد الغني، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

٢٧. ديوان طرفة بن العبد البكري، شرحه وقدم له مهدي محمد ناصر الدين، الناشر دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، ١٤٢٣ هـ ـــ ٢٠٠٢م.

٢٨. ديوان يزيد بن مفرِّغ الحِميري المتوفى سنة ٦٩ هـ، جمعه وحققه الدكتور عبد القدوس أبو صالح، الناشر مؤسسة الرسالة، بيروت – شارع سوريا، الطبعة الثانية عام ١٤٠٢هـ ـــ ١٩٨٢م.

٢٩. سبب وضع علم العربية، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: مروان العطية، الناشر: دار الهجرة – بيروت / دمشق، الطبعة: الأولى.

٣٠. سنن ابن ماجه، جمعها: أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (المتوفى: ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

٣١. سنن أبي داود، جمعها: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

٣٢. سنن الترمذي، جمعها: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر وآخرون، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة: الثانية.

٣٣. السنن الكبرى للبيهقي، جمعها: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنات، الطبعة: الثالثة.

٣٤. شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، المؤلف : ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى : ٧٦٩هـ)، المحقق : محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر : دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، الطبعة العشرون.

٣٥. شرح أبيات سيبويه، المؤلف: يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (المتوفى: ٣٨٥هـ)، المحقق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرءوف سعد، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، عام النشر: ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤ م.

٣٦. شرح الأزهرية، المؤلف: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ)، الناشر: المطبعة الكبرى ببولاق، القاهرة.

٣٧. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المؤلف: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة الأولى.

٣٨. شرح المفصل، المؤلف: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى.

٣٩. شرح تسهيل الفوائد، المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى.

٤٠. شرح شافية ابن الحاجب، المؤلف: حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين (المتوفى: ٧١٥هـ)، المحقق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود (رسالة الدكتوراة)، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ– ٢٠٠٤م.

٤١. شرح شافية ابن الحاجب، المؤلف: محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (المتوفى: ٦٨٦هـ) تحقيق محمد نور الحسن – محمد الزفزاف – محمد محيى الدين عبد الحميد – المدرسون في تخصص كلية اللغة العربية، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان.

٤٢. صحيح ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية.

٤٣. صحيح البخاري المسمى الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٤٤. العقد الفريد، المؤلف: أبو عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه ابن حبيب ابن حدير بن سالم المعروف بابن عبد ربه الأندلسي (المتوفى: ٣٢٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ، الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، صـ١٣٦، المؤلف: أبو عبيد الله بن محمد بن عمران بن موسى المرزباني (المتوفى: ٣٨٤هـ).

٤٥. العين، المؤلف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.

٤٦. فقه اللغة وسر العربية، المؤلف: عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (المتوفى: ٤٢٩هـ)، المحقق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى.

٤٧. في الأدب الجاهلي للدكتور طه حسين، طبعة مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة..

٤٨. الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، جمعه: أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ)،

المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٤٩. الكتاب، المؤلف: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

٥٠. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، المؤلف: محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (المتوفى: بعد ١١٥٨هـ)، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، الطبعة الأولى.

٥١. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري (المتوفى: ٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الثالثة.

٥٢. اللامات، المؤلف: عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: ٣٣٧هـ)، المحقق: مازن المبارك، دار الفكر – دمشق، الطبعة الثانية.

٥٣. لسَان العرب المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ.

٥٤. اللغة العربية معناها ومبناها المؤلف: تمام حسان عمر الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة الأولى ١٩٧٩م.

٥٥. اللغة لفندريس ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، لجنة البيان العربي القاهرة.

٥٦. مسند الإمام أحمد بن حنبل ، جمعه: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى.

٥٧. المغني في تصريف الأفعال، المؤلف: محمّدُ بنُ عبدِ الخالقِ بنِ عليٍّ بنِ عضيمةَ (المتوفى: ١٤٠٣هـ)، الناشر: دار الحديث- القاهرة، الطبعة الثانية.

٥٨. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة.

٥٩. المقتضب، المؤلف: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عضيمة، الناشر: عالم الكتب. – بيروت.

٦٠. المنصف شرح كتاب التصريف، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الناشر: دار إحياء التراث القديم، الطبعة: الأولى في ذي الحجة سنة ١٣٧٣هـ.

٦١. موطأ الإمام مالك، جمعه: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، عام النشر: ١٤٠٦ هـ.

٦٢. النحو في إطاره الصحيح، تأليف يوسف الحمادي، الناشر دار مصر للطباعة، القاهرة.

٦٣. النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، المؤلف الأستاذ محمد أحمد عرفة المدرس بكلية اللغة العربية، مطبعة السعادة.

٦٤. النظام الصرفي من خلال اللسانيات الحديثة ، المؤلف الدكتور/ عبد الحميد غيث رمضان، بحث مقدم ضمن متطلبات الحصول على الماجستير من قسم اللغة العربية بكلية الآداب ــ جامعة الفاتح ــ بليبيا عام ٢٠٠٩م.

٦٥. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.